جامعة مؤته

عمادة الدراسات العليا

أثر الدين العام على الاقتصاد الأردني والقدرة على تحمل أعبائه خلال الفترة 1980-2011

إعداد الطالب

حذيفة سميح القراله

إشراف

الدكتور سعود الطيب

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في كلية إدارة الأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2013

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حذيفة سميح القرالة الموسومة بـــ:

أثر الدين العام على الاقتصاد الأردني والقدرة على تحمل أعبائه خلال الفترة 1980- 2011

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد**.

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. سعود موسى الطيب		2013/03/19	مشرفاً ورئيسا
أ.د. بشير أحمد عبدالرزاق		2013/03/19	عضواً
د. أيمن سليمان القطاونة		2013/03/19	عضواً
د. ابراهيم الهوارين		2013/03/19	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5330-5328
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إليكَ قدوتي الأولى ونبراس حياتي ،،، يامن علمتني الصمود في وجه العثرات، يا عماد بيتنا وملاذ أماننا، (أبي العزيز) أطال الله في عمرك وأدامك تاجا فوق رؤوسنا.

إليكِ نبع المحبة والحنان، صاحبة الدعاء الصادق، أعظم قلب في الوجود، (أمي الغالية) لمثلك يهدى الشعر والنثر.

إليكم مؤنسين طفولتي ورفقاء حاضري وسند مستقبلي، لكم اهداء أكبر من الأيام التي جمعتنا سوياً، (إخوتي) أتمنى لكم مستقبل مشرق تلونه ابتسامتكم الصادقة وأخوتنا التي لا تهتز.

إليكم يا من كنتم بجانبي دوما وتعلمت منكم الكثير، يا من استعادت بهم حياتي رونقها وصارت أجمل، (أصدقائي) مشروعي الناجح لزرع ابتسامة دائمة في أرجاء حياتي.

إلى تلك اليد التي كانت تقف ورائي دوما لمساندتي، وفي العثرات تمسح العبرات، وتبادرني بابتسامة صادقة تنجلي بها الهموم.

حذيفة القرالة

الشكر والتقدير

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [الأحقاف: 15]

ابدأ بشكر الله عز وجل امتثالاً لقوله تعالى {فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ} يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك. وأصلي وأسلم علىٰ سيدنا وحبيبنا عبدك ورسولك الذي جاء بالهدى ودين الحق، سيد الأولين والآخرين وخير البرية، المصطفىٰ محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور سعود الطيب على تكرمه بالاشراف على رسالتي وعلى جهوده التي بذلها حتى تخرج بالشكل المناسب، وللأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور بشير العبدالرزاق، الدكتور ابراهيم الهوارين، الدكتور أيمن القطاونة. تبقى الكلمات بحقكم قليلة ويبقى قلمي عاجزا ماذا يقدم لكم من عبارات الشكر والتقدير والاحترام لما تفضلتم به في مراجعة هذه الأطروحة وإثراءها بآرائكم القيمة التي سترفع من قدرها وأهميتها.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل الدكتور حسن العمرو، الدكتور راضي العضايلة، الدكتور خالد المجالي، الدكتور فضل الحباشنة لما تفضلتم به من آراء كان لها عظيم الأثر في اثراء الرسالة.

والشكر موصول للزملاء: قصي الضلاعين، قصي الطراونة، أشرف الضلاعين، وجميع الزملاء والزميلات الذين رافقوني في هذا الدرب والذين قضيت بصحبتهم وقتاً أجمل.

تبقى الكلمات قليلة، ويبقى القلم عاجزا عن تسطير عبارات الشكر، ولكن أصدق ما يقال في هذا الحال :

ولـــو أنني أوتيت كل بلاغة وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر
لما كنت بعد القول إلا مقصرا ومعترفا بـــالعجز عن واجب الشكر

حذيفة القرالة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

أثر الدين العام على الاقتصاد الأردني والقدرة على تحمل أعبائه خلال الفترة (1980 - 2011)

حذيفة سميح القراله

جامعة مؤتة، 2013

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض حجم الدين العام في الأردن، وبيان أثر الدين العام على الاقتصاد الأردني وقدرة الأردن على تحمل أعباء هذا الدين خلال الفترة (1980 - 2011)، وقامت الدراسة بتقدير العلاقة ما بين الدين العام والناتج المحلي والاستهلاك باستخدام التكامل المشترك، كما تم تطبيق اختبارات السببية واختبار تحليل مكونات التباين وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل لتحقيق أهدافها.

وقد تبين من خلال الدراسة ارتفاع حجم الدين العام بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، وكذلك زيادة أعباء هذه القروض من أقساط وفوائد، وعلى المدى البعيد فقد كان الدين العام يؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي، والاستهلاك، الأمر الذي ينذر بأنّ الأردن لن يستطيع الوفاء بالتزاماته الخارجيّة إذا ما استمر نمو المديونية كما هو عليه.

إنّ أهم ما أوصت به الدراسة هو إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وتوجيه هذه القروض للاستثمار في المشروعات الانتاجيّة، للحد من أعباء خدمة الدين، كذلك دراسة وتعديل واقع التوزيع القطاعي مع التركيز على القطاع الانتاجي بدلا من قطاع الانتاج غير السلعي.

Abstract

The Impact of Public Debt on Jordanian Economy and The Ability To Carry its Burden During The Period (1980 - 2011)

Huthaifa Sameeh Al-Gralleh
Mu'tah University, 2013

The aim of this study is to review the size of the public debt in Jordan, and describe the impact of public debt on the economy of Jordan and Jordan's ability to withstand the burden of this debt during the period (1992-2011), the study assess the relationship between public debt and GDP and consumption by using common, and integration tests of causality and test analysis of variance components as well as response function to test reaction to achieve their goals.

It was found through the study of the high volume of public debt significantly during the study period, as well as increase the burden on these loans of premiums and benefits, and the long-term public debt has been a negative impact on GDP, consumption, Which threatens to Jordan would not be able to meet its obligations if foreign debt continued to grow as it is.

The most important thing recommended by the study is to reconsider the policy of external borrowing and direct these loans for investment in productive projects, to reduce the burden of debt service, as well as study and modify the reality of sectoral distribution, with a focus on the productive sector rather than commodity production sector.

الفصل الأول
خلفيّة الدراسة وأهميتها

1 .1 المقدمة :

تسعى دول العالم لاستغلال الموارد الاقتصاديّة والإمكانيات المتاحة بالأسلوب الأمثل بهدف تطوير النشاط الاقتصادي، وفي ظل هذه التطلعات اصطدمت الدول النامية خلال ثمانينيات القرن الماضي بعواملَ سياسية واقتصادية كانت سبباً فيما تعانيه من سوء استغلال للموارد المتاحة لديها وبالتالي اختلالات في مؤشرات النشاط الاقتصادي كالخلل في ميزان المدفوعات وعجز في الموازنة، مما دفعها للبحث عن بدائل سريعة للحاق بركب التطور.

في الوقت الذي برزت فيه حاجة تلك الدول لرؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية المنشودة فيها، كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي وتوافرت الأموال الكافية والرغبة في استغلال تلك الأموال لدى الدول المتقدمة، الأمر الذي دفع الدول النامية للتوجه للدول المتقدمة للحصول على تمويل يحقق لها التنمية المنشودة (عفانة، 1985).

وساد الاعتقاد بين الدول النامية أن تمويل التنمية من الأموال المقترضة سيؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية لتلك الدول في الأجل القصير دون أن يكون له أيّة تبعات على المدى الطويل، ورافق تلك الاعتقادات استمرار الدول الرأسمالية المتقدمة بلعب دور المنقذ دون مراعاة لقدرة الدول المدينة على تحمل خدمة الدين الخارجي.

بالإضافة لذلك كانت الدول النامية تفترض أن القروض الداخلية لا تثير مشاكل مالية على اعتبار أنها مدفوعات تحويلية بين أفراد المجتمع الواحد (عثمان، 2008)، مما أدى إلى اعتماد الدول النامية على تلك القروض في تمويل نفقاتها الجارية وبشكل فاقَ مستويات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ونتيجة لذلك فقد زادت خدمة هذه القروض مما أدى إلى ظهور عجز مزمن في موازنة هذه الدول (الشرع؛ والخطيب؛ ومعايطة،1991).

وكما أصبحت خدمات هذه القروض تلتهم جزءاً كبيراً من حصيلة صادرات الدول المدينة من السلع والخدمات ولم يعد ما تبقى كافياً لتمويل المستوردات، الأمر

الذي أدى إلى اختلالٍ في الميزان التجاري، وتعدى الأمر ذلك؛ حيث قامت بعض الدول باستخدام القروض الجديدة لسد أعباءِ القروض المعاد جدولتها فأصبحت تدور في حلقةٍ مفرغة (الهاشمي، 1999).

والأردن كغيره من الدول النامية، كان ولا يزال يعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية في تمويل مشاريعه التنموية، وقد عانى في ثمانينيات القرن الماضي من صعوبات اقتصادية وسياسية تمثلت في تراجع تحويلات العاملين في الخارج وتراجعٍ في حجم المساعدات العربية، ومتزامنةً مع ارتفاع عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، والتوسع في استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية (الطراونة والعبدالرزاق، 2002).

ومع نهاية عام 1988 عجز الأردن عن الالتزام بخدمة ديونه كنتيجة لتلك الأزمات، وكان للإشاعات التي تحدثت عن نضوب الاحتياطات الأجنبية وتخفيض سعر الصرف بالغ الأثر في قيام الأفراد بالتخلص من أرصدة الدينار الأردني وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما أدى إلى فقدان الدينار الأردني حوالي 50% من قيمته عن عام 1987، جعلت تلك الظروف الأردن يتبع سلسلة من الإجراءات الاقتصادية كاللجوء الى البنك الدولي، وتعويم سعر الصرف، وتقييد السياسات النقدية، واتّباع سياسة الاقتراض لتغطيةِ القصور في مدّخراته المحليّة وتلبيةً لحاجتهِ من العملات الأجنبية (المومني، 1995)، كما أدت هذه الأزمات إلى لجوء الأردن للمؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ودخل عهد برامج التصحيح الاقتصادي بدءاً من العام 1989.

ونتيجة لتلك الاجراءات ازدادت أعباء القروض وبشكل ملحوظ في نهايات القرن المنصرم، الأمر الذي جعل من الديون أزمة تهدد استقلالية الدولة واستقرارها، وجاءت هذه الدراسة لقراءة واقع هذه القروض ودراسة قدرة الدولة على تحمل التزاماتها.

1 .2 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة الاقتراض في الاقتصاد الأردني، حيث أخذت هذه الظاهرة تُشكل أزمة حقيقية على اقتصاد الدولة، خاصةً ظهورها متزامنةً مع

ما شهده الاقتصاد العالمي من حالات الركود والأزمات الاقتصادية، والتي يمكن أن تؤدي لتفشي ظاهرتي الفقر والبطالة وما لها من ارتباط مباشر بقضايا التنمية والاستقلال الاقتصادي، ولأنّ الأزمة لا تتمثلُ فقط في حجمِ القروض سواءً حجمُها المطلق أو منسوباً للناتج المحلي الاجمالي، بل تتعدى ذلك؛ لأن تكونَ قضية خدمة هذه القروض وقدرة الدولة المدينة على تحمّل أعبائها، ونظراً لأنّ الأردن يعتمد على القروض الخارجية منذ فترة ليست ببسيطة وما يعانيه من أعباءِ القروض المترتبة وخدماتها، فهناك أهميّة لظهور مزيد من الدراسات التطبيقية لبيانِ القدرة على تحمل هذه القروض، وأيضاً دراسة مدى تأثير هذه القروض على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي تأثيرها في اقتصاد الدولة.

1 . 3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- استعراض حجم الدين العام في الأردن خلال الفترة 1980 – 2011 .
2- استعراض عبء المديونية الخارجية ومؤشرات قدرة الأردن على تحمل هذا العبء.
3- بيان أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك.

1 . 4 الفرضيات:

1- يوجد علاقة عكسيّة ذات دلالة احصائية وبمستوى دلالة 5% بين اجمالي الدين العام والناتج المحلي الاجمالي.
2- يوجد علاقة عكسيّة ذات دلالة احصائية وبمستوى دلالة 5% بين اجمالي الدين العام والاستهلاك.

1 . 5 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بهدف استعراض حجم المديونية، وقياس عبء المديونية الخارجية.

واعتمدت الدراسة على الاسلوب الكمي القياسي باستخدام السلاسل الزمنية (Time series)، ونظراً لأنّ معظم السلاسل الزمنية تحوي جذر الوحدة، أي أنّها غير مستقرّة، وذلك بسبب وجود عامل الاتجاه (Trend) الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه على الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها. فإنّ اتباع الاساليب التقليدية في التقدير سيؤدي إلى نتائج متحيزة، وبالتالي يكون التقدير زائفا (Koop, 2005)، لذلك تمّ اللجوء إلى نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) ونموذج التكامل المشترك (Co-Integration) والذي يُعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويقدم هذا النموذج مقدرات تتصف بالكفاءة حتى في حالة وجود ارتباط بين البواقي (عطيه، 2005).

كما تمّ تطبيق عدد من الاختبارات الضرورية والموضحة في الجدول رقم (1)

الجدول رقم(1)

الاختبارات المستخدمة

قائمة الاختبارات الاحصائية المستخدمة			
1	اختبار جذر الوحدة	5	اختبار آلية تصحيح الخطأ
2	اختبار الاستقرارية	6	اختبار السببية
3	اختباري فترات التباطؤ والاستثناء على فترات التباطؤ	7	اختبار تحليل مكونات التباين
4	اختبار التكامل المشترك	8	اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول؛ يوضّح الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها وفرضياتها والمنهجية المتبعة. ويناقش الفصل الثاني الاطار النظري لقضية الدين العام بالإضافة للدراسات السابقة، وخُصّص الفصل الثالث لاستعراض الجذور التاريخية لأزمة المديونية، وفي الفصل الرابع سيتم عرض النتائج الاحصائية التي تم الحصول عليها، ويناقش أهم النتائج وأبرز ما توصي به الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2. 1 تمهيد :

تلجأ الدولة للاقتراض في حالة وصول عبء الضرائب إلى حده الأقصى، كذلك في الحالات التي يُخشى فيها من حدوث ردود عكسيّة من أفراد المجتمع إذا ما تم فرض ضرائب جديدة، وبالرغم من التحفظات التي أثيرت حول اللجوء للاقتراض، إلا أنّ الدول النامية وجدت في الاقتراض وسيلة سريعة للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية المنشودة (ناشد، 2003).

وتُعتبر فكرة الدين العام حديثة نسبياً لأنّها تعود إلى بدايةِ القرن الثامن عشر تقريباً، وكان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الاقتراض من جهة أخرى.

وقد اتّخذ الفكر التقليدي في غالبيته موقفاً عدائياً من سياسة لجوء الدولة إلى الاقتراض وطالبَ الكلاسيك بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنوياً، حيث يرى الكلاسيك أنّ القروض العامة لا تحقق ايراداً عاماً للدولة وتُعتبر سحباً على الايرادات المتاحة، لذلك ظهرت وجهات متباينة تجاه لجوء الدولة للقروض العامة، ويُمكن أن نميّز بين فريقين (عثمان، 2008):

الفريق الأول يعارض وبشدة لجوء الدولة للاقتراض:

ويُعتبر كل من آدم سميث وريكاردو أبرز من أيدو هذا الاتجاه، ويفترض آدم سميث أن الميزانية يجب أن تكون متوازنة، وأنّ هذا التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل، لذا؛ سيؤدي لجوء الدولة للاقتراض إلى حرمان القطاع الخاص من تكوين رأس المال، والاستمرار بالإنتاج، والذي يُعرف بظاهرة (Crowding Out) حيث يقوم القطاع العام بالتضييق على القطاع الخاص من خلال التحكم بأسعار الفائدة وتخفيض حجم السيولة التامةّ، الأمر الذي يؤدي لزيادة نفوذ الدولة السياسي وانعدام المسؤولية لدى أصحاب القرار مما يشجعهم على التبذير والإسراف، وأنّ خدمة

هذه القروض ستقع على الطبقة المنتجة في الدولة مما يدفع إلى ظهور طبقة حاملي السندات ويشجع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ولكن يمكن للدولة اللجوء للاقتراض في الحالات غير الاعتيادية كالحروب والأزمات بهدف تغطية النفقات الطارئة .

وتكمن أسباب اعتراض ريكاردو على القروض العامة نظراً لما تخلفه من آثار سلبية على الاستثمار الخاص ورأس المال وأن عبء الدين العام يتمثل في الخسارة المحققة لرأس المال الأصلي، وأنّ اللجوء للاقتراض يجب أن يكون فقط في الحالات التي لا يتأثر فيها رأس المال كما يجب التخلص سريعا من رصيد الدين العام.

الفريق الثاني يعتبر غير معارض لسياسة الاقتراض:

يُعد هاملتون ومالتس وجون ميل رواد هذا الاتجاه، فيرى هاملتون أن القروض نعمة قومية طالما هناك إدارة حكيمة للقروض وأنها تُسهم في زيادة النشاط الصناعي ولكن دون الافراط في الاقتراض لتجنب الوقوع في فخ المديونيّة وزيادة أعبائها بشكل يفوق قدرة الدولة على السداد، وكذلك يعتبر مالتس القروض العامة وسيلة مناسبة لتأمين مستوى مرتفع يدفع بعجلة الانتاج للتطور والنمو.

أما جون ميل فينظر للقروض العامة على أنّها مصادر مُعطّلة من الأموال لدى القطاع الخاص وهذا لن يؤثر على أسعار الفائدة وبالتالي لن يكون لها أي تأثير على حجم الاستثمار الخاص.

الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المتعلق بالقروض العامة:

1. يتحقق التوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل، وفي ظل عدم انتاجية الإنفاق الحكومي فإنّ أي تدخل للدولة سيشكل عقبة في طريق النمو واستمراره.
2. تعتبر القروض وسيلة مستعجلة للحصول على الايرادات الحقيقية، لذا فهي تعتبر ضريبة مؤجلة يتحمل أعباءها الأجيال القادمة لذلك فيجب أن تستفيد تلك الأجيال من منافع هذه القروض.
3. إن تمويل المشروعات الانتاجيّة من خلال القروض العامة سيضاعف من تكلفتها وستُدفع مرتين؛ الأولى عند تسديد أصل القرض والثانية عند تسديد خدمة القرض.

4 . تؤدي خدمة الدين العام إلى التضخم، إذ تعمد الدولة إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي أحياناً، وهو ما يُعرف بضريبة التضخم (Inflation Tax).

وبعد أن ألقت أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي بظلالها على الاقتصاد العالمي لم تعد الأفكار الكلاسيكية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، مما أتاح المجال أمام ظهور المدرسة الكنزية والتي جاءت منتقدة لكل الفرضيات الكلاسيكية ولاسيما في صيغة الإطلاق والتعميم التي استخدمها في طرح آرائه، وأصبح من غير المقبول الاعتماد على السوق الحر بعيداً عن التدخل الحكومي، بل يرى الكنزيون أن تدخل الدولة يُعد ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع.

ونادى الكنزيون بضرورة التركيز على السياسات المالية لمواجهة التحديات الاقتصادية وحماية اقتصاد الدولة من الأزمات، من خلال التركيز على الطلب الفعّال، و يقول هانسن: ظهرت السياسة المالية التعويضية (Compensator Finance) لمعالجة المشكلات الاقتصادية وتمويل احتياجات الدولة أثناء الحروب والتطورات الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عجز عنه الكلاسيك (Hansen,1941)

ويرى أن التخلي عن التوازن السنوي للموازنة أمراً ضرورياً؛ لأنّ الزيادة في الدّين العام هي التكلفة الضرورية لتحقيق الزيادة في الدخل القومي، وأن السعي وراء زيادة الدخل القومي أهم من التفكير في سداد الدين العام.

وقدّم ليرنر نظريته المالية الوظيفية (Functional Finance) والتي استند فيها على الفكرة القائلة بأنّ سياسة الدين العام أحد الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لمواجهة المشكلات الاقتصادية ومن أبرزها البطالة والتضخم ويدعي أن السياسة المالية التعويضية لن تحقق أهدافها إلا في ظل السياسة النقدية والإدارة الجيدة للدين العام، وأنّ ضخامة الديون وانتشار السندات أتاحت الفرصة للبنوك المركزية التوسع في استخدام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي(Abba, 1975).

الأفكار الكنزية المتعلقة بالدين العام:

1 . رفض الكنزيون فكرة التوازن التلقائي واليد الخفية، ويروا أن التوازن عند مستوى التشغيل التام هي حالة خاصة ونادرة الحدوث، لذلك على الدولة التدخل لتوجيه الاقتصاد من خلال اتباع السياسات المالية (العلي،2008).

2 .لا صحة لمخاوف الكلاسيك تجاه أعباء القروض وآثارها على التكوين الرأسمالي؛ فقد أظهرت تجارب الدول الرأسمالية أثناء فترات الركود الاقتصادي أن القروض العامة ستعمل على سحب جزء من المدخرات الزائدة والتي لا تجد فرصاً استثمارية وبالتالي تنشيط الطلب الفعلي لزيادة انتاجية الاقتصاد (عبد المولى، 1975).

3 . إن النظرية القائلة بأنّ القروض لا تمثل مصدراً للإيراد الحقيقي، وأنها فقط وسيلة مستعجلة وضريبة مؤجلة يقع عبئها على الأجيال القادمة تُعتبر غير صحيحة، فيرى الكنزيون أن الحكومات تلجأ أحياناً للاقتراض لمواجهة نفقات استثمارية تؤدي لزيادة انتاجية الاقتصاد وزيادة دخل أفراده مما يؤدي لزيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي لن تُضطر الدولة لفرض ضرائب جديدة، لذلك فالقروض مصدراً حقيقياً للإيراد، أيضاً تعتبر القروض اقتطاعاً على الأجيال الحالية عند اكتتابها فهي بذلك تشكل عبئاً عليهم، أي أنّ القروض هي اعادة توزيع العبء على فئات المجتمع المختلفة.

وفي بداية السبعينيات أدت الأزمة المالية إلى انهيار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة(منحنى فيلبس)، والتي نادى الكنزيون بوجودها، وبذلك تراجعت الأفكار الكنزية أمام التحديات الجديدة، وكان ذلك إعلاناً لظهور أفكارٍ جديدة أُطلق عليها المدرسة النقدية أو ما تعرف بـ مدرسة شيكاغو.

ويعتبر فريدمان مؤسس هذه المدرسة، وتستند أفكاره إلى المدرسة الكلاسيكية ولذلك يُطلق علي أصحاب هذا الاتجاه بالكلاسيكيين الجدد ومن أبرز أفكار هذه المدرسة (Galbratith & Warily,1998):

1. تخفيض الإنفاق العام والاهتمام بجانب العرض وتخفيض معدلات الضرائب بهدف التخلص من الركود التضخمي.

2. تجنب اللجوء إلى القروض العامة أو ما يعرف بالتمويل التضخمي لتمويل عجز الموازنة، وذلك لتجنب زيادة كمية النقد بشكل يفوق النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
3. تستند هذه المدرسة إلى الفرضية القاضية بأنّ القطاع الخاص أكثر كفاءة وفاعلية في استغلال الموارد لذلك دعى النقديون إلى الحد من الاستثمارات الحكوميّة وخصخصة القطاع العام (البواب، 2000).

وبعد ما عانتهُ الدول النامية من تبعات للسياسات الكنزية وما شهدته من ارتفاع في حجم المديونية، نادى النقديون بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي وقد تمّ صياغة برامج الاصلاح الاقتصادي بناءً على الرؤية النقدية تجاه القروض العامة (عثمان، 2008).

2 .2 القروض العامة :

الدين العام Public Debt هو مصدر من مصادر الإيرادات العامة والذي تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولاسيما من الضرائب فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية.

وتعددت تعريفات الدين العام نظرا لتعدد وجهات النظر واختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للقرض العام، ونذكر من هذه التعريفات:

"هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة والهيئات العامة من الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية الوطنية أو الأجنبية أو الدولية مع الالتزام برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طول مدة القرض وفقا لشروطه" (البحيصي،2001).

"هو القرض الذي تعقده الشخصيات المعنوية كالدولة أو إحدى مؤسساتها مثل الوزارات أو الهيئات أو المصارف، مع شخصيات معنوية مثلها أو ماديّة كأفراد الناس" (العلي، 2003).

"هو دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية مع التعهد بوفاء القرض وفائدته للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد" (الخطيب،2007).

"الرصيد القائم للالتزامات المالية الحكوميّة غير المسددة والمترتب عليها دفعه تسديدا لالتزاماتها" (البنك المركزي، 2002).

وعُرّفت القروض من وجهة النظر القانونيّة حسب المادة (2) من قانون الدين العام وإدارته رقم 26 لسنة 2001م بأنه: "الرصيد القائم للالتزامات المباشرة وغير المباشرة المقيّم بالدينار الأردني، غير المسدد والمترتب على الحكومة دفعه تسديدا لالتزاماتها".

بالرغم من هذه الاختلافات الظاهريّة في تعريف القرض العام إلا أنه يمكن الاتفاق على مفهوم يشمل الاعتبارات القانونية والاقتصادية، وبالتالي يعرّفه الباحث: على أنّه مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق.

2. 3 أنواع القروض العامة :

تعددت أنواع القروض العامّة، تبعا لتعدد المعايير التي يُستند عليها عند التصنيف، ومن هذه الأنواع:

2 . 3. 1 القروض العامة وفقا لمصدرها المكاني :

يمكن التفريق بين نوعين من القروض العامّة تبعاً لمكان اكتتاب القرض، هما:

أ- القروض الخارجيّة:

وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين خارج اقليم الدولة، وتشمل أيضا القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدوليّة مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) والهيئة الدولية للتنمية (IDA) International Development Association (مساعدة وعقلة، 2010).

وتشكّل القروض الخارجيّة مصدراً مهماً لتمويل المشروعات التنمويّة، وتمكّن الدولة من زيادة الموارد الاقتصاديّة، وتلجأ الدولة للاقتراض الخارجي نظراً لعدم كفاية المدخرات المحليّة أو لحاجتها للعملة الأجنبيّة اللّازمة لعمليات التجارة الخارجيّة.

وبالتالي تعمل القروض الخارجيّة على نقل الثروة من المجتمع الخارجي إلى المجتمع المحلي، وتسهم في نمو الناتج المحلي للدولة كما جاء في النظريّة الكنزيّة (الطاهر، 1988).

وتلجأ الدول لهذا النوع من القروض لما تتمتع به من مميزات عدة والتي أبرزها مرونة شروط خدمتها، وطول آجالها، وانخفاض سعر فائدتها، وإمكانيّة السداد كلياً أو جزئياً بالعملة أو بالسلع الوطنيّة.

وتجدر الاشارة إلى أنّ خدمة الدين العام الخارجي تتم بالعملة الأجنبية، مما يعني أن جزءاً من الموارد المتاحة يجب اقتطاعها في المستقبل حتى يتم دفعها للدائنين وبالتالي فهي تشكل عبئاً حقيقياً في حالة عجز الدولة عن دفع مستحقاتها.

ب- القروض الداخليّة:

وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في اقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواءً كانوا مواطنين أم أجانب (مساعدة وعقلة، 2010).

فيُعتبر القرض العام داخلياً إذا تمّ الاكتتاب به داخل اقليم الدولة بغض النظر عن طبيعة الأفراد المكتتبين، وتكونُ للدولةِ الكلمة العليا في وضع الشروط عند الاكتتاب، كما أنّ هذا النوع من القروض لا تخضع للمؤثرات الخارجيّة.

ويأخذ القرض الداخلي صورتين تبعا للوحدة الاقتصادية الدائنة؛ فإذا كان مصدر الاقتراض هو الأفراد فهذا يعني أن يسلّموا جزءً من قوتهم الشرائية الحاليّة إلى الحكومة مقابل فوائد يحصلوا عليها مستقبلاً وهذا النوع يُعرف بالاقتراض الحقيقي.

كما يمكن أن يكون الاقتراض من الجهاز المصرفي – البنك المركزي – وفي هذه الحالة لا يوجد عمليّة تنازل حقيقيّة عن القوة الشرائية للبنك وإنّما تتم العمليّة عن طريق فتح حساب دائن للحكومة لدى البنك بمبلغ القرض ويعرف بالاقتراض الظاهري (شهاب، 2004).

وبشكل عام فالقرض العام الداخلي بصورتيه الحقيقي والظاهري يعتبر تحويلاً للقوة الشرائية من وحدات اقتصاديّة إلى أخرى داخل الاقتصاد الوطني، لذلك فهي لا تُحدث أي زيادة حقيقة في القوة الشرائية للمجتمع، ولكن قد تكون هناك مكاسب ماديّة تحققها الحكومة في حالة انخفاض قيمة النقد المحلي؛ لأنّ القروض الداخليّة تتم بالعملة الوطنيّة.

ج- الفروق بين القروض الداخلية والخارجيّة:

يمكن التفريق بين القروض الداخليّة والخارجيّة من النواحي التالية:

1. القرض الداخلي لا يؤدي إلى أي زيادة في الثروة القومية على العكس من القروض الخارجيّة والتي تنقل جزءاً من الثروة إلى الدولة المقترضة.
2. يوفر القرض الداخلي للدولة جزءاً من الثروة القوميّة بالعملة المحليّة، وبالتالي لا تؤثر على سعر الصرف، في حين يقوم القرض الخارجي بإضافة رصيد على الثروة القومية بالعملة الأجنبيّة.
3. يمثل القرض الداخلي عبئاً على الاستهلاك حيث يتحمل الجيل الحاضر عبء الادخار، ولا يحدث ذلك في القروض الخارجيّة.
4. تؤدي القروض الخارجيّة إلى أعباءٍ نقديّة يتحملها الجيل الذي يقع عليه سداد هذه القروض، على العكس من القروض الداخليّة.
5. للقروض الخارجيّة خطورة سياسيّة تتمثل في تدخل الدول الدائنة في شؤون الدولة المدينة السياسيّة والاقتصاديّة.

2 .3 .2 القروض العامّة من ناحية الحرية في عقد القرض:

إذا أُخذ مبدأ الحريّة في تقديم الأموال بهدف إقراض الحكومة كأساسٍ للتفريق بين أنواع القروض، نجد (حشيش، 2006):

أ- القروض الاختياريّة :

ويُقصد بها المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الدائنين طواعيةً واختيارياً، ويكون الدافع هو مزايا القروض الماديّة والمعنويّة، ويكون هذا القرض باتفاق الطرفين

دونما اكراه، وهذا هو الأصل في جميع القروض حيث تقوم الدولة بوضع الشروط وتفاصيل عرض القرض ومزاياه ثمّ يُترك للأفراد حريّة الاكتتاب.

ب- القروض الاجباريّة:

وتستخدم الدولة في هذا النوع من القروض أسلوب الإلزام في الحصول على مبلغ القرض، حيث تقوم الدولة بإجبار الأفراد والهيئات على اقراضها مقابل تقديم ضمانات تحفظ لهم حقوقهم، لذلك يُعتبر القرض الاجباري نوعاً من الضرائب لأنه يأخذ صفة الالزامية ويعتبر قرضا في نفس الوقت لأن الدولة تقوم بتسديده، وتلجأ الدولة لهذا النوع من القروض في الحالات الاستثنائية كالحروب والأزمات الماليّة.

2. 3. 3. أنواع القروض تبعا للمدة الزمنيّة:

نجد ضمن هذا الأساس نوعين، هما (الخطيب، 2007):

أ- القروض قصيرة الأجل:

وهي القروض التي تُدفع وتُسدّد في فترة قصيرة نسبيّا عادة أقل من سنة، حيث تصدر هذه القروض لمواجهة أزمات طارئة وتمويل عجز الموازنة، ويطلق عليها أذونات الخزينة، وتُعتبر هذه الأذون أفضل أنواع الاستثمار قصير الأجل نظرا لما تتميز به من قصر الأجل، وثبات القيمة، وقلة المخاطر التي يتعرض لها المقرضون.

ب- القروض المتوسطة وطويلة الأجل:

وتزيد فيها مدة السداد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات بالنسبة للقروض المتوسطة، أمّا القروض طويلة الأجل فيزيد مدة الاكتتاب فيها عن عشرة سنوات وتستخدم لسدِّ العجز المزمن في الموازنة، وتمويل المشروعات الاستثماريّة الكبرى.

2 . 4 التنظيم الفني للقروض:

يُناقش هذا الجزء الكيفية التي يتم من خلالها اصدار القرض العام، بدءاً من التفكير في عملية الاقتراض إلى ان يتم تحصيل المبلغ المتفق عليه.

والقرض العام يصدر بقانون؛ لأنّ القرض العام يمثل عبئاً مالياً على الدولة ممثلاً بفوائد هذه القروض ورد أصلها، ولأنّ خدمة الدين يتم تحصيلها من الضرائب

المفروضة من خلال قوانين محددة، فالقروض كذلك يجب أن تصدر بموجب قانون يحكمها، وتتطلب عملية إصدار القروض أربعة أمور أساسية (شاميّة، والخطيب 2002):

2 .4. 1 تحديد مبلغ القرض:

في البداية نميز بين نوعين من القروض؛ القروض محددة القيمة، والقروض غير محددة القيمة، فإذا حددت الدولة حداً أعلى للمبلغ المراد اقتراضه في قانون الإصدار، فإن الاكتتاب يتوقف عند بلوغ هذه القيمة، وفي هذه الحالة إذا زادت المبالغ المكتتب بها عن الحد الأعلى المحدد فيحق للدولة تخفيض القيمة المكتتب بها وفقاً لضوابط وقواعد محددة.

أما في حالة القروض غير محدّدة القيمة، فتعمل الدولة على دعوة الأفراد والمؤسسات إلى الاكتتاب ضمن فترة زمنية محددة وبذلك يتحدد مبلغ القرض بانتهاء فترة الاكتتاب، وتلجأ الدولة لمثل هذا النوع من الاقتراض إذا كانت حاجتها للأموال غير محدّدة وخاصة في الحالات الاستثنائية.

2. 4. 2 أشكال سندات القروض:

تأخذ القروض العامّة شكل التسهيلات المالية أو السُّلف، والتي تقدمها الهيئات المحليّة أو الأجنبيّة، وقد تأخذ شكل سندات حكوميّة تطرحها الدولة عند الاكتتاب، وتأخذ هذه السندات أشكال متعددة، منها(فرهود ، 1990):

1- السندات الاسميّة: وهذا النوع من السندات يصدر باسم صاحبه، حيث يسجل اسمهُ في سجل خاص للدين العام، ولا تنتقل ملكيّة هذا السند إلا بتغير البيانات المدونة في السجل ولا تُعطى فائدته إلا لحامله أو من يمثله قانونياً، ويعتبر هذا النوع من السندات أفضل الطرق لحماية حق المقترض إلا أنّه يؤخذ عليه صعوبة انتقال ملكيتها.
2- السندات لحاملها: في هذا النوع يعتبر حامل السند هو مالكه وله الحق في الحصول على فوائده، وتنتقل ملكيتها دون الحاجة لأيّة اجراءات، وتعتبر سهلة التداول، إلا أنّ ما يؤخذ عليها هو سهولة فقدانها وبالتالي يفقد حاملها حقه فيها.

3- السندات المختلطة: وهي مزيج من النوعين السابقين، فتكون إسميّة بالنسبة لأصل السند ويقيّد اسم صاحبها في سجل الدين الخاص ولا تنتقل ملكيتها إلا بالإجراءات القانونية، وفي نفس الوقت تكون هذه السندات لحاملها فيمكن لأي شخص دون التحقق من شخصيته الحصول على فوائد السند من خلال القسائم المرفقة بالسندات.

2 . 4 . 3 عرض سندات القرض للاكتتاب :

يتم الاكتتاب في سندات الدين العام على الوحدات الاقتصادية في السوق المحلي والأجنبي بأحد ثلاثة أساليب (حشيش، 2006):

1- الاكتتاب العام مباشر: حيث تقوم الدولة بطرح السندات مباشرةً على الجمهور، وبهذه الطريقة توفر الدولة المبالغ التي تحصل عليها البنوك إذا ما تم البيع عن طريقها، وتفرض الدولة رقابتها على عملية اصدار القرض ويتيح هذا النوع من الاكتتاب للدولة اتباع أساليب متعددة في بيع السندات ومعاملة صغار المدخرين معاملة تفضيليّة، ولكن يُؤخذ على هذا النوع من القروض خطر عدم تغطية القرض بأكمله وبالتالي ضعف الثقة بين الحكومة والجمهور.

2- الاكتتاب عن طريق البنوك: وفي هذه الحالة تقوم الدولة بالاستعانة بالبنوك للقيام بدور الوسيط في تصريف السندات مقابل عمولة محددة يتقاضاها البنك، وبذلك تضمن الحكومة الحصول على قيمة القرض الذي تحتاج اليه مباشرة وتغطية القرض بأكمله، إلا أنّ الدولة تفقد بهذه الطريقة مبلغ العمولة والذي قد يكون كبيراً.

3- الاكتتاب عن طريق سوق الأوراق الماليّة (البورصة): وتلجأ الدولة لهذه الطريقة إذا لم تكن بحاجةٍ عاجلةٍ للأموال، بحيث تقوم بطرحِ السندات للاكتتاب على دفعات تبعاً للأسعار السائدة، وهي طريقة سهلة وعمليّة، وتمكّن هذه الطريقة الدولة من الاستفادة من فرص ارتفاع الأسعار، كما تتيح فرصةَ المحافظة على أسعار السندات من الانخفاض إذا ما طُرحت كميّة كبيرة في فترةٍ قصيرة.

وعلى الصعيد الأردني فقد صدرَ نظام الدّين العام لسنة 1967 لينظّم عمليّة إصدار السندات المسجلة والسندات لحاملها، بحيث تصدر السندات المسجلة والسندات

لحاملها بالدينارِ ويتم تسديدها والفوائد المترتّبة عليها بالدينار، ويجوز أن تصدر هذه السندات بعملةٍ أجنبية ويتم تسديدها والفوائد المترتّبة عليها بذاتِ العملة التي أُصدرت بها أو بأي عملة أخرى، ويحتفظ البنك المركزي بسجلٍ خاص لكل إصدار من اصداراتِ السندات المسجلة يسمى (سجل السندات) تدون فيه أسماء المالكين الحاليين للسندات والتاريخ الذي تم فيه تسجيلها وقيمتها وأرقامها المتسلسلة، ويقفل البنك المركزي (سجل السندات) لفترة شهر واحد قبل تاريخ إطفاء السندات المسجلة ويُعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية أو بوسائل الإعلام الاخرى قبل أسبوع واحد على الأقل من الإقفال.

ويقوم البنك المركزي بدفع فائدة السند المسجل لحسابِ مالكهِ لدى بنك مرخص أو بموجب أمر دفع يرسل بالبريد المسجل وذلك إذا كان مالك السند شخصاً طبيعياً ويتم ذاك بناءاً على تعليمات يوقعها مالك السند سواء كان شخصاً أو أكثر.

وعلى صعيد أذونات الخزينة فقد جاء في الفصل الثالث من القانون ذاته: يحمل كل أُذن خزينة توقيعين أحدهما توقيع الوزير أو وكيل وزارته والآخر توقيع المحافظ أو نائبه، وتصدر أذونات الخزينة الاردنية بمبلغ عشرة آلاف دينار ومضاعفاتها، بحيث تكون مدة أُذن الخزينة سنةً واحدةً على الأكثر، ويُحدد الوزير مدة الإصدار بعد التشاور مع محافظ البنك المركزي وتكون أُذونات الخزينة دوماً قابلةً للإدلاء بكامل قيمتها الإسمية في تواريخ استحقاقها، ويُعلَن عن إصدار أُذونات الخزينة وتاريخ الاستحقاق وقيمة الإصدار قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ الاصدار.

2 . 4 . 4 مزايا القرض:

تحتاج نجاح عمليّة الاكتتاب إلى التزام الدولة برد أصل القرض في الموعد المحدد، بالإضافة لتقديم محفزات ومزايا أخرى لجذب الأفراد على الاكتتاب في سندات القرض، ومن هذه المزايا (فرهود ، 1990):

1- معدل الفائدة: تُقدم الدولة فائدة سنوية للمكتتبين بالقرض، ويعتمد معدل هذه الفائدة على الظروف الماليّة للدولة وعلى قيمة القرض ومدته، وغالباً ما يكون معدل الفائدة مقارباً للمعدل السائد في السوق.

2- اصدار السند بأقل من سعر التعادل: يُمكن أن تقوم الدولة ببيع السّندات بأقل من قيمتهِ الإسمية كإغراءٍ للمكتتبين، وما يُعاب على هذا الأمر تحميل الدولة أعباءً ماليةً إضافيّة عند حلول موعد السداد.

3- الاعفاءات من الضرائب: فتقوم الدولة بإعفاء السندات (أو فوائدها) من الضرائب المفروضة عليها مستقبلاً، وهذا يعني زيادة المعدل الحقيقي للفائدة على السند، ولكن هذا الأمر يحرم الدولة من حقّها في الحصيلةِ الضريبيةِ لهذه السّندات، كما تتنافى مع مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأعباء الضريبية على أفراد المجتمع.

4- قبول قيمة السند كسداد للضرائب: تُقدم الدولة ميزةً اضافيّةً تتمثل في امكانية سداد عبء الضريبة عن طريق سند الدين، وبذلك تُقدم ضمانات تهدف إلى زيادة الثقة بين المكتتب والحكومة، ولكن تؤدي مثل هذه الطرق إلى تقليلِ حصيلة الدولة من الضرائب، وأيضا إهلاك الدين العام قبل موعد استحقاقه.

5- المحافظة على قيمة رأس المال المكتتب به: تعمل الدولة على ضمانِ حقّ المكتتبين بسنداتِ الدين العام من خلال المحافظة على قيمة أصل السندات بعيداً عن تأثيرِ أسعار الصرف أو التضخم وتدهور القيمة الشرائية للعملة المكتتب بها، وتكون هذه الضمانات بأن تقوم الدولة بسدادِ أصل القرض بما يعادله ذهباً أو أن تقوم بربطِ قيمةِ السند بأحد العملات الأجنبية ذات القيمة الثابتة نسبياً، إلا أنَّ هذه الاجراءات تؤدي للعزوفِ عن الاكتتاب لما فيها من ايحاءاتٍ لضعفِ الدولة وعدم مقدرتها على تخفيف آثار الصدمات الاقتصاديّة، وتجدر الاشارة إلى أنّ تعدد مزايا القروض ترتبط بقوةِ الدولة المالية، فكلما كانت الدولة قويّة مالياً قلّت تلك المزايا والعكس من ذلك إذا كانت ليست قويّة.

2. 5 العوامل المحددة للاقتراض:

تُشكل القروض جزءاً هاماً من المقدرة الماليّة القوميّة للدولة، وتعتمد مقدرة الدولة على عقد القروض العامة على عوامل مختلفة، تُمثل مجتمعة ما يُعرف بحدود القروض العامة، وتختلف هذه العوامل تبعاً لنوع القرض، وهذا الجزء يعرض العوامل المحددة للاقتراض بالاعتماد على مصدرها المكاني:

2. 5. 1 العوامل المحددة للاقتراض الداخلي :

تتلخص أهم العوامل المحددة للقروض الداخلية بما يلي(البحيصي،2001):

أ- حجم المدخرات الخاصّة:

تزداد فرصة الدولة في الحصول على القروض الداخليّة بزيادة حجم مدخرات أفرادها، وترتبط عمليّة الادخار بعلاقة طردية مع الدخل بثبات باقي العوامل، وبمعنى أوضح؛ كلما كان أفراد المجتمع من الطبقة الوسطى كلما كان من المتوقع وجود فائض من الدخل يمكن استخدامه في شراء السندات، وبالعكس.

وتعتمد حجم مدخرات الأفراد على مستويات الاستهلاك والعادات الاستهلاكيّة السائدة في المجتمع، أيضا يلعب العبء الضريبي دوراً كبيراً في تحديد حجم هذه المدخرات؛ فالضرائب تعمل على تخفيف الدخل القابل للصرف وبالتالي انخفاض حجم المدخرات.

ويُمكن القول أن الضرائب والقروض العامة تتنافس في الحصول على مدخرات الأفراد وأنّ المفاضلة بينهما تتوقف على أعبائهما على الاقتصاد القومي، وحتى تستطيع الدولة الحصول على القروض الداخليّة يجب أن تكون امتيازات هذه القروض واضحةً ومغريةً لجذبِ الأفراد وترغيبهم في الاكتتاب في سندات الدين العام الداخلي.

ب- قدرة الدولة على استيعاب القروض العامة الداخلية:

يتعين على الدولة مراعاة قدرة اقتصادها على استيعاب القروض العامّة في شكل نفقات عامّة منتجة، وتتوقف مقدرة الدولة على الظروف الاقتصادية التي تمر بها سواءً كانت ظروفاً انكماشيّة أو رخاء اقتصادي؛ ففي حالات الانكماش الاقتصادي تتسع قدرة الاقتصاد على استيعاب النفقات العامّة المنتجة حيث تكون الحاجة ملحّة إلى تنشيط الطلب الكلي، على العكس من حالات الرخاء والتي يكون السبب الاساسي في اقتراض الحكومات هو امتصاص القوة الشرائية للأفراد بهدف الحد من الآثار التضخميّة.

كما أنّ الاقتصاد المتقدّم يكونُ الأوفرُ حظاً في استيعابِ القروض العامّة مقارنةً مع الاقتصاد المتأخر؛ لأنّ مرونة البنيان الإنتاجي في الاقتصاديات المتقدّمة تزيد من انتاجيّة النّفقات العامّة.

ج- قدرة الاقتصاد القومي على خدمة وسداد القرض العام الداخلي:

تُؤثر القروض العامّة على الخزينةِ العامة بما تلقيهِ من أعباءٍ للفوائد التي يجب تسديدها سنوياً، عدا عن أقساط استهلاك القروض، وهذه الأعباء تتطلب مواردَ ماليّة يتعين على الاقتصاد القومي تحملها، وبالتالي كيفيّة استغلال القروض العامّة في أغراضٍ انتاجيّة حيث يؤدي الاستثمار الحقيقي لهذه القروض إلى زيادة قدرة الاقتصاد على تحمّل وخدمة سداد هذه القروض، أمّا استغلال هذه القروض في أمورٍ غير إنتاجيّة كالاقتراض بهدف تغطية النفقات الجارية فتجعل الدولة تدور في حلقة الديون المفرغة.

2. 5. 2 العوامل المحددة للاقتراض الخارجي:

تتشابه العوامل المحددة للاقتراض الخارجي مع تلك المؤثرة في الاقتراض الداخلي من ناحية التسمية فقط، إلا أنّ هناك اختلافاً جوهرياً في المضمون، ويأتي هذا الاختلاف من طبيعةِ الأعباء الماليّة المترتبة على كلا النوعين؛ فالقروضُ الداخليّة تعتبر إعادةً لتوزيعِ الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، على العكس من خدمةِ الديّن العام الخارجي والتي تمثل عبئاً مالياً حقيقياً على الدولة مما يتطلب ضرورة تحقيق ادخار محلي وتوفير قدراً كافياً من الاحتياطات الأجنبية لخدمةِ هذه القروض (العلي، 2003).

ومن العوامل المحددة للاقتراض الخارجي (عثمان، 2008):

أ- القدرة على استيعاب القروض الخارجيّة:

يُقصد بالقدرة الاستيعابيّة في نطاق الاستعانة برأس المال الأجنبي، مقدرة الاقتصاد القومي على القيام بحجمٍ معين من الاستثمارات، بحيث يؤدي تجاوز هذا الحجم إلى جعل الاستثمارات الجديدة غير منتجة ويدل على ذلك عدم التوازن الاقتصادي والنقدي كالتضخم وتشوهات الميزان التجاري .

وتتوقف القدرة الاستيعابيّة على مدى توافر عناصر الانتاج الأخرى والتي تشترك مع رأس المال المادي والبشري، وإنّ هذه المقدرة والممثلة بعدة مظاهر كالضغوط التضخميّة والتي تعرقل مجهودات التنمية واحداث تشوهاتٍ مستمرة في الميزان التجاري مما يترتب عليه صعوبة خدمة هذه القروض.

ب- العلاقات السياسية بين الدولة والعالم الخارجي:

تزداد فرصة الدولة في الحصول على القروض الخارجيّة كلما زادت العلاقات السياسية مع العالم الخارجي بثبات العوامل الأخرى، وتلعب مقدرة الدولة على خدمة ديونها دوراً هاماً في بناءِ الثقة الخارجيّة والتي تتيح للدولة فرصةَ الحصول على القروض الخارجيّة ضمن شروط ميسّرة كما تسمح لها بجدولة قروضها.

2 . 6 آثار القروض العامّة :

تلجأ الدولة للاقتراض مدفوعة بعواملَ اقتصاديّة، وتختلف هذه العوامل من دولةٍ لأخرى إلا أنّه يمكن الحديث عن ظروف متشابهة كالعجز في الموازنة وتشوهات في ميزان المدفوعات تدفع بالدول نحو الاقتراض، كما يُمكن أن يكون الاقتراض بهدف تمويل الاستثمارات التي تعجز عنها المدّخرات المحليّة أو بهدف امتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد (شاميّة، والخطيب 2002).

وينجم عن القروض بالطبع آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، بغض النظر عن أهداف الاقتراض فإنّ المهم هو الآثار الناجمة عنها خصوصاً مع زيادة اللجوء نحو الاقتراض وظهور أزمة المديونية على المستوى الدولي .

2. 6. 1 الآثار المترتبة على الاقتراض العام:

أ- آثار القروض العامة في الاقتصاد القومي:

للقروض العامة تأثير كبير في الاقتصاد القومي و يتوقف هذا التأثير على مصدر هذه القروض؛ فإذا كانت مصادر القروض العامة من مدخراتِ الأفراد المكتنزة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاتجاه بمستوياتِ التشغيل في الاقتصاد القومي نحو التشغيل الكامل، أمّا إذا كانت

مصادر هذه القروض مدّخرات الأفراد والمؤسّسات العامّة غير المصرفيّة المستثمرة أصلاً سوف تؤدي إلى تغير الجهة التي تقوم بالاستثمار فقط، وإذا كانت مصادر هذه القروض هي المصرف المركزي و المصارف التجارية الأخرى فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى آثار انكماشية لأن هذه المؤسسات تستطيع خلق قوة شرائية جديدة (المهايني،2007).

ب- **آثار القروض العامة في الاستهلاك والادخار:**

تعمل القروض العامّة بما فيها من مزايا كبيرة كالفائدة وغيرها على تشجيع الادخار و بالتالي تقليل الميل الحدي للاستهلاك و لكن في فترات التضخم قد يحدث العكس حيث إصدار القروض العامة قد يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك وذلك لشعور الأفراد بأنّ القيمة الحقيقيّة لهذهِ القروض سوفَ تنخفض نتيجةَ انخفاض القوة الشرائيّة للنقود لذلك سيمتنعون عن الاكتتابِ فيها وبالتالي سوف يزيد الميل الحدي للاستهلاك (الطاهر، 1988).

ج- **آثار القرض العامة في إعادة توزيع الدخل القومي:**

للقروض العامة دور مهم في توزيع الدخل القومي وهذا يتوقف على الأمور التالية (كنعان، 1998):

1- مصدر تمويل فوائد القروض: عندما تموّل فوائد القروض من الضرائب التصاعديّة يعني ذلك أنّ الفئات الغنيّة في المجتمع هي التي تتحمل هذا العبء، أي أنّ للقروض العامة دوراً كبيراً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع، أمّا إذا كانت فوائد القروض تموّل من الضرائب النسبيّة أو من ضرائب الاستهلاك فإنّ ذلك يعني أنّ الفئات الفقيرة هي التي تتحمل العبء، وبالتالي للقروض العامّة دوراً كبيراً في إعادةِ توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الغنيّة وبالتالي يؤدي إلى زيادة حدّة التباين بين الفئات الاجتماعيّة.

2- الجهة التي تملك السندات: إذا أُصدرت سندات القروض العامة بقيمة عالية فإن غالبيّة مالكي السندات سوف يكونون من الفئات الغنيّة و بالتالي هم المستفيدون من فوائدها، أي إنّ القروض العامّة قد ساهمت في زيادة حدّة التفاوت الاجتماعي

بين الأغنياء والفقراء لصالحِ الأغنياء، أما إذا أُصدرت القروض العامة بقيمةٍ منخفضة فإنّ ذلك يعني أنّ الفئات الفقيرة تستطيع امتلاك هذه القروض وبالتالي سيتم توزيع الدّخل القومي لصالحِ الفئات الفقيرة.

2. 6. 2 المشاكل المترتبة على الافراط في الاقتراض :

على الرغم من أهميّة الاقتراض العام في اقتصاد الدولة، إلا أن الإفراط في الاقتراض يخلقُ مشاكلَ للدولة خاصّةً إذا كانت القروض تُستخدم في الأنشطةِ غير الانتاجيّة، ومن سلبيّات الاقتراض (صالح، 2005):

1- ازدياد عجز الموازنة: حيث تعمل خدمة الدين العام على اقتطاع جزءاً من الناتج المحلي للدولة، وارتفاع النّفقات العامّة للدولة مقارنةً مع ايراداتها وبالتالي ارتفاعٍ في عجز الموازنة.

2- التأثير السلبي على الاستيراد: تؤثر المقدرة الاستيرادية للدولة على مستويات الاستهلاك والانتاج والاستثمار، وإذا تعرّضت هذه القدرة إلى الضعف ينتج عن ذلك تعرّض الدولة لأزماتٍ اقتصاديّة خاصّة إذا لم تستطع الدولة استيراد حاجاتها من السلع الضروريّة.

3- تؤدي القروض العامّة إلى زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع.

4- يؤدي تمويل المشروعات العامّة عن طريق الاقتراض إلى تضاعف التكاليف، حيث تدفع هذه التكاليف مرتين؛ الأولى في صورة فوائد القرض، في حين تكون الأخرى عند تسديد أصل القرض.

5- تأثر الاحتياطات الأجنبيّة: تؤدي أعباء القروض الخارجيّة تحديداً إلى تزايد العجز في الحساب الجاري والميزان التجاري وبالتالي خلق تشوهات في ميزان المدفوعات، مما يدفع بالدولة إلى استخدام الاحتياطات الأجنبيّة لخدمة أعباء الدين الخارجي.

6- يؤدي الاقتراض العام أحيانا إلى التضخم؛ فتؤدي القروض العامّة إلى تدهور الانتاج القومي وزيادة النفقات العامّة غير المنتجة، أيضا لجوء الدولة لتسديد التزاماتها عن طريق الاصدار النقدي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار (كنعان، 1998).

2 . 7 الدراسات السابقة:

2 . 7 . 1 الدراسات العربية:

دراسة (اللوزي، 1989) بعنوان: " القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي :دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية".

جاءت هذه الدراسة لبيان حجم القروض الخارجية بالإضافة لقياس عبء هذه القروض على الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات المديونيّة الخارجيّة للفترة 1973- 1987، حيث تم اعتماد نماذج احصائية لتقدير حجم المديونية خلال الفترة المستقبليّة وقياس عبء المديونية من خلال تقدير حجم خدمة الدين منسوبةً إلى الناتج القومي الإجمالي، وخدمة الدين منسوبةً إلى الدخل من الصادرات السلعية.

وكانت من أبرز نتائج هذه الدراسة أن خدمة الدين العام الخارجي سيشهد تزايداً كنسبةً من الناتج المحلي الاجمالي وكنسبة من الصادرات، وقد بيّنت أيضاً أن الأردن سيعاني من انخفاضاً في احتياطي العملات الأجنبية وزيادة في الضرائب.

دراسة (طاهر، 1990) بعنوان:" أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصادات العربية: دراسة تحليلية "

أشارت الدراسة إلى عمق جذورِ أزمة المديونيّة للدول العربية والمرتبطة بتطورِ العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة، وتعكس المصالح المتبادلة ومحاولة السيطرة على الاقتصاديات الأخرى، ويشير الباحث إلى العديد من الأسباب التي ساهمت في نمو المديونيّة الخارجيّة للدول العربية ومن هذه الأسباب أسباب داخليّة كالعجز المالي الذي عانت منه معظم الدول العربية، وأخرى خارجيّة تمثلت في الزيادة في أسعار الفائدة العالميّة وأزمة الكساد العالمي ونمو تدفقات التمويل الخارجي.

وأظهرت نتائج الدراسة أنّ جميع المؤشرات تؤكد أنّ حجم المديونية الخارجية العربية قد وصل إلى مستويات حرجة خاصة تلك الدول التي بلغ فيها حجم الدين منسوباً للناتج المحلي الإجمالي نسبا مرتفعة تخطت 60%، ويؤكد الباحث أنّ لجوء الدول إلى إعادة جدولة ديونها هو دليل واضح على الاضطراب التي تسببت به الأزمة.

ويوصي الباحث بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة أو الحد منها وضرورة الاعتماد على الذات والأهم من ذلك اعتراف الدول العربية بأثر السياسات المحلية والدولية بتفاقم الأزمة والعمل على تصحيح هذه السياسات.

دراسة (الشرع والخطيب ومعايطة، 1991)، بعنوان: " أزمة المديونية الخارجية وأثرها على الاقتصاد الأردني: دراسة قياسية "

هدفت هذه الدراسة الى تحليل المديونية الخارجية وبيان آثارها على الاقتصاد الأردني خلال الفترة الممتدّة ما بين 1967 – 1988، وذلك بالاعتماد على نموذج قياسي لقياس العلاقة بين حجم المديونية الخارجية وتطورها مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال استخدام متغيرات داخلية كالاستثمار والايرادات والمستوردات والناتج القومي الاجمالي والدخل المتاح وغيرها، واعتمدت مجموعة من المتغيرات الخارجية كصافي الاقتراض وسعر الفائدة والتضخم المتوقع وصافي التحويلات، وتمّ تقدير النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المتعددة المراحل (2SLS) وأظهرت النتائج أن المديونيّة الخارجيّة تؤثر وبشكل ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، إلى أنّ هذا التأثير يعتبر ضعيفاً بالاعتماد على قيم مضاعف الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة (المومني، 1995) بعنوان: " المديونية الخارجية الأردنية ، أسبابها ونتائجها"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب المديونية الخارجية الأردنية وبيان حجم هذه المديونية، بالإضافة لقياس عبء هذه القروض، كما تناولت الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وناقشت أبرز ملامح برنامج التصحيح الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف المذكورة قام الباحث ببناء نماذج قياسية لاستقصاء العلاقة بين الدين الخارجي ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومستويات الاستهلاك والاستثمار والصادرات والميزان التجاري وتم تحليل النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث اعتمد الباحث على بيانات الفترة بين 1967–1991، وأظهرت نتائج النماذج أنّ اسباب المديونية تكمن في الخلل المزمن في الميزان التجاري والعجز

المزمن في موازنة الحكومة بالإضافة لقصور المدخرات المحلية، وتبين من الدراسة ارتفاع حجم الديون وأعباؤها – خلال السنوات الأخيرة في فترة الدراسة – الأمر الذي جعل الأردن عاجزا عن الالتزام بخدمات هذه الديون دون إعادة جدولتها.

وأظهرت النتائج القياسيّة الأخرى وجود علاقة ايجابية بين حجم القروض الخارجية والمتغيرات التي اختارها الباحث باستثناء المدخرات المحلية. وخلصت الدراسة إلى أن القروض لم تساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ولم تؤدي إلى خفض العجز في الميزان التجاري.

دراسة (الطائي والعبيدي، 1997) بعنوان " المديونية الخارجية التركية وأثرها على القطاع الصناعي للفترة 1970-1994 "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الآثار المباشرة وغير المباشرة للمديونيّة الخارجيّة على الناتج الصناعي التركي خلال الفترة 1970-1994، وقد اتُبع المنهج الوصفي عدا عن نموذج الانحدار الخطي واللوغاريتمي، حيث تم اعتماد الاستثمار الخاص والعام وخدمة الدين كمتغيرات مستقلة، في حين يُعتبر الناتج الصناعي متغيراّ تابعاً، ومن خلال هذه الدراسة توصّل الباحث إلى أنّ هناك تأثير للمديونيّة الخارجيّة على الناتج الصناعي في تركيّا.

دراسة (الهاشمي، 1999) بعنوان:" أزمة المديونية الخارجية للجزائر– أسبابها وآثارها –"

تناولت هذه الدراسة أزمة المديونيّة في الجزائر، وركّزت على أبرز أسباب هذه المديونيّة وأعبائها وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة من 1967 – 1994، واتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي دون اللجوء لأي نماذج قياسية.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للقروض الخارجية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فأشارت إلى تدهور القوة الذاتية للاستيراد وتراجع معدلات الاستثمار والنمو وانخفاض المستوى المعيشي.

دراسة (الرفاعي ،1999) بعنوان :" أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي "

تناولت هذه الدراسة شرحاً مفصلاً عن الديون الخارجيّة للأردن، وأبرز أسبابها، ومدى فعاليّة برامج التصحيح الاقتصادي في الحد من هذه الأزمة وذلك بالاعتماد على الأسلوب الوصفي، وقام الباحث بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين 1983– 1987 والفترة الثانية من 1989–1993، واعتبر سنة 1988 سنة الفصل لما شهدته من أحداث سياسية واقتصادية.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن الأردن سيشهد تناميا في القدرة على تسديد ديونه دون احداث زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

دراسة (الطراونة والعبدالرزاق، 2002) بعنوان :"المديونية الخارجية للاقتصاد الأردني : مسارها والعوامل المحددة لها في الفترة 2000 – 2010 "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المسار المستقبلي للمديونية الاردنية، بالإضافة الى تحديد الفترة الزمنية اللازمة للاستغناء عن المساعدات الخارجية –خاصة القروض– والاعتماد على الذّات.

وقد استُخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك من خلال البيانات الخاصة بالمديونية الخارجية، كما تم بناء نموذج رياضي للتنبؤ بالمديونية مستقبلا خلال الفترة 2000–2010.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج مفادها أن خدمة الدين ستشهد ارتفاعا بالإضافة لتزايد الاعتماد على القروض الخارجية.

دراسة (الرهيمي ، 2005) بعنوان :" أثر القروض الخارجية على القطاع السياحي في الأردن للفترة 1993– 2003 ".

قدّم الباحث الأثر الذي تتركهُ القروض الخارجيّة في تطوير القطاع السياحي في الأردن من خلال أمرين؛ تطور حجم المديونيّة الخارجيّة وخدمتها، والأمر الآخر يتمثل في التقدير القياسي لأثر هذه القروض في القطاع السياحي في الأردن.

وخلصت الدراسة إلى أنّ القروض الخارجية لا تؤثر في القطاع السياحي، إلا أنّ خدمة الدين تؤثر سلباً في هذا القطاع، بينما كان المفترض أنّ يكون لإنفاق هذه المبالغ أثرا ايجابيا في تنشيط القطاع السياحي.

وأوصى الباحث بضرورة تخفيض حجم القروض الخارجية، وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الاستثمارات السياحية بعيدا عن الاستثمارات الفندقية ولصالح تطوير أنشطة سياحية أخرى.

دراسة (قحايرية ، 2007) بعنوان :" أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية ".

حاول الباحث الوقوف على أبرز العوامل التي أدّت إلى نشأت وتفاقم المديونيّة الخارجيّة للدول النامية، بعيداً عن النظريات التقليديّة، واعتبر الباحث أنّ الظروف التي نشأت فيها الأزمة تعتبر ظروفاً خارجةً عن سيطرة الدول النامية، كما كان للسياسات التي اتخذتها هذه الدول أثراً بالغاً في تفاقم الأزمة.

وخلصت الدراسة إلى أنّ السياسات الماليّة والنقديّة التي تنتهجها الدول الصناعية والمتقدّمة تنعكس على النشاط المالي العالمي وبشكل خاص تؤثر على الدول النامية، نظراً لما تعانيه من أعباء القروض الخارجيّة.

وتفترض الدراسة أنّ أسباب الاقتراض كانت حاجة الدول المتقدمة إلى توسيع أسواقها الخارجية، وبالتالي كان يصاحب عملية الاقراض فرض شروط قاسية على الدول المدينة كتحرير التجارة واجبارها على فتح أسواقها أمام منتجات الدولة الدائنة. ويعتبر ارتفاع أعباء خدمة الدين أحد الإسباب الجوهريّة التي أدت إلى تفاقم التشوهات في ميزان المدفوعات لهذه الدول وذلك من خلال تزايد الفوائد وأقساط الديون مما يتطلب استمرار الدول النامية في اللجوء إلى الاقتراض للوفاء بهذه الأعباء. مما أدى بها للوقوع في التبعية الاقتصادية الخارجية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تصحيح السياسات المالية والنقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وبالتالي الحد من الاعتماد على الدول المتقدمة.

2 . 7 . 2 دراسات باللغة الانجليزية :

دراسة (Mahmoud ,1990) بعنوان:

" The Debt Problem Of Developing Countries "

حيث ناقش الباحث مشكلة الدين العام في الدول النامية من حيث أسبابها وآثارها على اقتصادات تلك الدول، كما تناولت الدراسة الآثار السياسية والاجتماعية لتلك القروض، وفي هذه الدراسة اعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي فقط في تحليل البيانات الاحصائية، وخلص الباحث إلى أن استمرار أزمة الدين سيؤثر على المشروعات التنموية في الدول النامية حيث لن تعمل البنوك التجارية على تقديم قروض جديدة لتلك الدول؛ لذلك أوصى بضرورة انشاء مؤسسة عالمية تُعنى بشؤون إدارة الدين، ومساعدة البنوك التجارية على تقديم القروض وفقا لسياسات التكيف الاقتصادي التي ينفذها صندوق النقد الدولي لتحقيق مصلحة الدائنين والمدينين على حد سواء.

دراسة (Panizza ,2008) بعنوان:

" Domestic and External Public Debt In Developing Countries"

قدّمت الدراسة تعريفات بديلة وحديثة للدين العام الداخلي والخارجي، واستُخدمت البيانات المتعلقة بالدين العام لوصف الاتجاهات الحديثة في تكوين وهيكلة الدين العام في الدول النامية والأساليب المتبعة في إدارة هذه الديون وتقدم الأسباب الداعمة لوجهة النظر الحديثة في التعامل مع الدين العام.

وكانت أبرز نتائج الدراسة أن الاتجاه للاقتراض الداخلي سيكون له دورا ايجابيا في الحد من المخاطر السياديّة الناجمة عن الاقتراض الخارجي وخاصّة المخاطر المالية، ولكن الباحث دون الافراط في الاقتراض الداخلي؛ حيث يبرر الأسباب بأنّ الفصل التقليدي بين الدين الخارجي والداخلي ليس له تأثير في السوق المفتوحة.

دراسة (Arellano. 2009) بعنوان :

(The Dynamic Implications of Foreign Aid and its Variability)

تناولت الدراسة آثار المساعدات الخارجيّة على الاستهلاك والاستثمار وعلى هيكل الانتاج ضمن سياق زمني محدد لنموذجين من التوازن العام. وتم تطبيق الدراسة على عينة من 73 دولة أفريقية متلقية للمساعدات وأظهرت نتائج التقدير في الدراسة

أنّ مستوى الصادرات المصنعة تؤثر سلباً على تدفق المساعدات الخارجية إلى الدولة وتعمل على تخفيضها، في حين لم تؤثر المساعدات في رفع مستوى الصادرات.

واتضح من خلال الدراسة أن تدفقات المساعدات الخارجيّة توجه لتمويل الاستهلاك بدلاً من الاستثمار وهذا يؤكد السبب وراء عدم قدرة المساعدات الخارجيّة على تحقيق التنمية المستدامة.

دراسة (Rother and Checherita. 2010) بعنوان :

The Impact of High and Growing Government Debt on (Economic Growth)

ناقشت الدراسة أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي عن طريق بعض المتغيرات الكلية ممثلة بالادخار الخاص، الاستثمار العام، واجمالي انتاجية عوامل الانتاج، واشتملت الدراسة على بيانات ل12 دولة أوروبية خلال الفترة 1970-2009.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة غير خطيّة (على شكل حرف U مقلوب) توضح أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي. ومن وجهة نظر الباحث؛ إذا كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 70-80% فإن معالم التأثير السلبي تبدو واضحة على اقتصاد الدولة، ويجب أن تسارع لوضع برامج تصحيحية، وتعتبر نقطة التحول الخطيرة إذا كانت النسبة 90-100% .كما اتضح من خلال الدراسة وجود علاقة خطية سلبيّة بين حجم الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة (Mohanty, Stephen, Zampolli , 2011) بعنوان :

. (The real effects of debt)

تناقش هذه الدراسة آثار الدين العام ونتائجها الاقتصادية، واستُخدمت في الدراسة مجموعة من البيانات الخاصة وتشمل كل من: الدين الحكومي غير المالي، والديون التجارية والمنزلية، وتوصلت الدراسة لنتائج داعمة لما توصي به العديد من الدراسات؛ فالدين العام يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، فقد بلغ الدين العام الحكومي حوالي 85% من الناتج المحلي الاجمالي ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة للأصناف الأخرى من القروض، ويرى الباحث أن على الدول ذات الديون المرتفعة التصرف وبسرعة لمعالجة المشاكل المالية وابقاء حجم الدين ضمن الحدود الدنيا الممكنة .

دراسة (Reinhart , Rogoff . 2012) بعنوان: (Debt Overhangs: Past and Present) .

حدّدت الدراسة 26 دولة تعاني من حلقة الدين العام والتي تجاوزت فيها الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 90%، ووجد الباحث أنه في 23 من هذه الدول الـ 26، شهدت انخفاض في متوسط النمو، وفي جميع الدول محل الدراسة كانت هذه الدول تحقق نمواً أقل بمقدار 1.2% مقارنة بباقي الدول، وبحسب الباحث وعلى الرغم من ضآلة هذه الارقام إلا أنه يجد أن متوسط عمر هذه الحلقات للمديونية تستمر لمدة 23 سنة، أيضا قدمت الدراسة العلاقة بين تراكم الدين العام وأسعار الفائدة الحقيقيّة حيث وجد أنه في 11 من أصل الدول الـ 26، كانت أسعار الفائدة الحقيقية أقل أو تقريبا ذاتها خلال السنوات التي شهدت انخفاض الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يرى الباحث أنّ على الدولة عدم النظر لسعر الفائدة على أنه المؤشر الوحيد على عبء المديونية وتراكمها.

تتميز هذه الدراسة باستخدام بيانات حديثة نسبيا للدين العام وتغطي فترة حديثة مقارنة مع الدراسات السابقة، كما أنًه (وبحسب علم الباحث) أن معظم الدراسات السابقة عالجت المديونية الخارجية ولم تتطرق للدين العام الداخلي والذي يضاهي حجم المديونية الخارجية في الأردن، كما أن هذه الدراسة تعتمد على الاسلوب القياسي الحديث في التحليل على الرغم من أن النماذج المستخدمة تم استخدامها في دراسة المومني عام 1995.

الفصل الثالث

ظاهرة المديونية محلياً ودولياً

3 . 1 مقدمة:

يُعتبر تراكم الدين الخارجي ظاهرةً عاديةً في مراحل التنمية والإصلاح الاقتصادي، حيث يكون عرض المدخرات المحلية منخفضاً، ويوجد تشوهاتٌ واضحةٌ في ميزان المدفوعات، وبدأت ظاهرة الاقتراض الخارجي تظهر جلياً في سبعينات القرن الماضي مع حركات التحرر والاستقلال، رغبةً في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية المنشودة، وتوفير الاحتياطي الأجنبي اللازم لعمليات التبادل التجاري الخارجي (تودارو، 2006).

وفي بداية الأمر كانت هذه الديون صغيرةً نسبياً، وتتصف بالطابع الرسمي، حيث كان معظم الدائنين حكوماتٍ أجنبيةً ومؤسساتٍ ماليةً دولية كالبنك الدولي، وبنوك التنميةِ الإقليمية، وكانت القروض تُمنح بشروطٍ ميسرةٍ لتنفيذ مشروعات التنمية والتوسع في استيراد السلع الرأسمالية.

ولكن مع بداية السبعينيات بدأت البنوك التجارية تلعب دوراً كبيراً في الإقراض الدولي حيث لم تكن الحاجة للاقتراض هي الدافع بقدر ما هي رغبة البنوك التجارية في استغلال الأموال الطائلة التي توفرت بسبب التحول الكبير في رؤوس الأموال من الدول المستوردة للبترول إلى الدول المصدرة نتيجةً لارتفاع أسعار النفط عالمياً عامي 1973 و 1974 ومع بداية العام 1979، كما كان لارتفاع سعر الفائدة في البنوك الأمريكية عام 1980 أثراً واضحاً في تدفق الأموال إلى البنوك الأمريكية والأوروبية وبالتالي توفر الفائض الذي يمكن تقديمه كقروض والحصول على معدل فائدة أعلى (اللوزي ، 1989).

وعلى الرغم من الفوائد المتعددة للاقتراض؛ حيث يعمل على التزويد بالموارد الضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أنّ له ثمنه؛ ففي السنوات الماضية كان الثمن الارتفاع الكبير في خدمة هذه القروض من أقساط وفوائد (عفانة ، 1985).

وأدى ارتفاع حجم الدين وزيادة معدلات الفائدة إلى تزايد مدفوعات خدمة الدين الخارجي، وتكمن الخطورة في أن خدمة هذه الديون يجب تسديدها بالعملة الأجنبية

وبالتالي يجب توفير التزاماتها من خلال ايرادات الصادرات والحد من الواردات أو زيادة الاقتراض، ويرجع الاقتصاديون أسباب تضخم مدفوعات الديون إلى الارتفاع المستمر لمعدلات الفائدة، وهذا ما عانته معظم الدول النامية.

3 . 2 أبعاد أزمة المديونية الدوليّة الخارجية:

أدت سياسة التساهل التي انتهجتها الدول المتقدمة في التعامل مع الدول النامية إلى إغراق تلك الدول بديونٍ ضخمةٍ، فواصلت الدول الصناعية سياسة الاقراض وتشجيع الدول النامية على الاقتراض منها دون الاهتمام بتبعات هذه السياسات على المدى الطويل. ولم يقتصر تأثير مشكلة الاقتراض الخارجي على الدول النامية، بل امتدت آثارها لتشمل النظام الاقتصادي العالمي، إذ سجلت هذه المديونية مستوياتٍ فاقت كل التصورات خاصة تزامنها مع موجات الركود الاقتصادي والتي أثرت على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة(Krugman, 1988).

وبدأت ملامح الأزمة بالظهور مع بدايات الثمانينيات من القرن الماضي وتحديداً عام 1982 عندما أعلنت المكسيك عن التوقف عن دفع خدمة ديونها، ثم تبع ذلك إعلان بعض الدول النامية عن مشاكلَ وصعوباتٍ بالغةٍ في الوفاء بمدفوعات خدمة الديون (بكري، 1994).

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية كما يلي (قحايرية، 2007):

1. تزايد الديون الخارجية وخاصةً قصيرة الأجل للدول النامية بشكل يفوق الزيادة في صادراتها، وقيام هذه الدول بالاتجاه نحو المصادر الخاصة كالبنوك التجارية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات بدلاً من المصادر الرسمية.
2. تركز الاقتراض بعملةٍ واحدةٍ (الدولار) أدى إلى تحمل الدول النامية أسعار فائدةٍ مرتفعةٍ وأسعار صرفٍ عاليةٍ.
3. ارتفاع أسعار النفط في الفترة 1973-1974 وبداية العام 1979 وما تبع ذلك من السياسات المتقلبة التي اتخذتها الدول المتقدمة لمواجهة الركود تارةً والتضخم في

الأسعار تارةً أخرى وبالتالي تذبذب أسعار الفائدة على القروض وخاصةً سعر الفائدة المرن.

4. أسباب داخلية لكل دولة، ومنها (عفانة، 1985):

أ. ضعف أو غياب السياسات المالية والنقدية وبالتالي فشل برامج التصحيح الاقتصادي.

ب. استخدام القروض في نشاطاتٍ غير انتاجية كاستخدامها في تغطية النفقات الجارية.

ج. انحسار الاستثمارات الأجنبية نتيجة لقيام الدولة المضيفة بتأميمها أو الرقابة عليها.

د. الأزمات والكوارث الطبيعية كالزلازل والحروب والبراكين.

أدت العوامل السابقة إلى نمو رصيد المديونية الخارجية في العالم بمتوسط 7.6% سنويا خلال فترة الدراسة الواقعة بين 1980–2010، باستثناء سنواتٍ محددة شهد تراجعاً طفيفاً كما حدث في الأعوام 1988، 2005 وأيضاً خلال الفترة 2000–2001، ويرتبط هذا الانخفاض بالأزماتِ الاقتصادية العالمية والأحداث السياسية التي كانت تعصف بدول العالم إلّا أنّ رصيد المديونية يعاود الارتفاع مجدداً وبمعدلاتٍ مرتفعة.

وكما يظهر في الجدول رقم (2) أن رصيد الدين العام الخارجي في دول العالم سجل حوالي 407 مليار دولار عام 1980، لتنمو بعد ذلك مسجلة أكثر من 3 ترليون دولار مع نهاية عام 2010، وشهد عام 2000 أكبر انخفاضٍ في الطلب على القروض الخارجيّة فسجل رصيد المديونية تراجعاً بحوالي 7%، وكذلك الحال في عام 2001 والذي تراجع فيه الطلب على القروض الخارجية حوالي 1.5% متأثراً بأزمة الدوت كوم والمتمثلة بانهيار قطاعي التكنولوجيا وشركات الانترنت (شلبي، 2001). في حين سجّل العام 1980 أعلى معدل نمو في الطلب على القروض الخارجية ليرتفع حوالي 22% وجاء هذا النمو الهائل نتيجةً لاندفاع الدول النامية نحو الاقتراض للتعويض عن النقص الحاد في مدخراتها الوطنية غير القادرة على تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (2)

رصيد الدين العام الخارجي غير المسدد لدول العالم   مليون دولار

السنة	القيمة	معدل النمو	السنة	القيمة	معدل النمو	السنة	القيمة	معدل النمو
1980	407,058	21.4%	1992	1,185,453	3.3%	2004	1,976,787	5.1%
1981	469,828	15.4%	1993	1,303,848	10%	2005	1,972,378	-0.2%
1982	533,565	13.6%	1994	1,451,011	11.3%	2006	2,079,180	5.4%
1983	614,108	15.1%	1995	1,553,315	7.1%	2007	2,472,628	18.9%
1984	661,908	7.8%	1996	1,594,093	2.6%	2008	2,745,660	11.4%
1985	752,113	13.6%	1997	1,645,824	3.3%	2009	2,852,274	3.9%
1986	854,178	13.6%	1998	1,878,559	14.1%	2010	3,029,159	6.2%
1987	985,150	15.3%	1999	1,924,851	2.5%	2011	3,419,160	6.3%
1988	984,030	-0.1%	2000	1,786,252	-7.2%			
1989	1,026,936	4.4%	2001	1,757,122	-1.6%			
1990	1,094,384	6.6%	2002	1,779,162	1.3%			
1991	1,147,648	4.9%	2003	1,880,330	5.7%			

المصدر : قاعدة بيانات الأنكتاد

http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx ، النسب من إعداد الباحث

وعند تقسيم فترة الدراسة إلى فتراتٍ متساويةٍ (8 سنوات) كما في الجدول رقم (3)، نما رصيد الدين العام الخارجي بمعدلاتٍ كبيرةٍ نسبياً بلغت 85% في حدها الأعلى للفترة الواقعة ما بين 1988-1995، مقارنةً مع الفترة السابقة لها، حيث بلغ متوسط رصيد المديونية فيها حوالي 1.2 ترليون دولار مقارنة مع 65 مليار دولار، ونما في حده الأدنى بنسبة 43% للفترة ما بين 2004-2011 مقارنة مع الفترة السابقة.

الجدول رقم (3)

نمو رصيد الدين الخارجي لدول العالم خلال فترات مختاره مليون دولار

الفترة	متوسط الدين الخارجي	معدل النمو المتوسط
1987-1980	659,739	-
1995-1988	1,218,328	84.7%
2003-1996	1,780,774	46.2%
2011-2004	2,543,403	42.8%

المصدر : قاعدة بيانات الأنكتاد

http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx ، النسب من إعداد الباحث

والملاحظ من خلال البيانات أن حصّة الدول النامية من رصيد المديونية تعتبر الأعلى مقارنة مع باقي اقتصاديات العالم، وكما يظهر الجدول (4) فإن الرصيد القائم من الدين العام الخارجي والمستحق على الدول النامية يشكل حوالي 90% في الفترة 1980-1987، وحوالي 86% في الفترة 1988-2003، وانخفض ليسجل 75% في الفترة 2004-2011.

الجدول رقم (4)

رصيد الدين العام الخارجي حسب التصنيف الاقتصادي للدول

التصنيف الاقتصادي	1987-1980	1995-1988	2003-1996	2011-2004
الاقتصادات النامية	90%	86%	87%	75%
الاقتصادات الانتقالية	4.9%	7.8%	9.5%	18.5%
الاقتصادات المتقدمة	5.1%	6.2%	3.5%	6.5%

النسب من إعداد الباحث

وبالرغم من الارتفاع الهائل في رصيد المديونية، إلا أنّ الأدبيات الاقتصاديّة ترى أنّ القضية ليست فقط في حجم الدين سواءً المطلق أو منسوباً للناتج المحلي الاجمالي، وإنما تكمن المشكلة في خدمة الدين وهذا يعني مقارنة بين التزامات خدمة الدين وصادرات الدولة من السلع والخدمات.

ويتضح من خلال الجدول (5) أن خدمة الدين تتأثر بارتفاع رصيد المديونية، فقد نمت خدمة الدين العام خلال الفترة 1980- 2011 حوالي 40% سنوياً، وشهدت بعض السنوات انخفاضاً في معدل خدمة الدين كما حدث في الأعوام 1983، 1989، 1991 وخلال الفترة 2000-2002 وأيضا عام 2009.

وبالنظر في الجدول (5):

1. شهد عام 1980 أعلى معدل لنمو خدمة الدين العام في العالم فبلغت 71 مليار دولار بنمو قدره 24%، فيما شهد عام 1983 هبوطاً في معدل نمو خدمة الدين بحوالي 7% مسجلاً بذلك 82 مليار.
2. على الرغم من التزايد المستمر في اجمالي رصيد خدمة الدين، إلا أنّ معدل نمو خدمته يشهد تذبذباً واضحاً، ويرجع السبب في ذلك إلى الأحداث السياسيّة والاقتصاديّة التي طرأت على الساحةِ الدولية، ففي الفترة 1981-1987 شهد النمو في خدمة الدين تباطؤاً ملحوظاً حيث كان يتزايد بمعدل 7% وكان ذلك ثمرة الحلول التي تقدمت بها الدول الصناعية والمتمثلة بإعادة جدولة رصيد الدين العام المترتب على الدول النامية، حيث تُقدّم إعادة الجدولة فوائد لكلا الطرفين، فيضمن المقرض الحصول على أمواله يوماً ما، وتتيح للمقترض فترة تأجيل تمكنه من إعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية (نغوش، 1998).
3. ألقت أزمة أيلول الاسود من عام 1987 ظلالها على حجم خدمة الدين فارتفع حوالي 17% مسجلاً رقماً قياسياً بحوالي 128 مليار دولار، ولأنّ إعادة الجدولة تتطلب تسديد الأصل مع دفع الفائدة المضافة عند وقت السداد فقد أدى ذلك إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بمعدلٍ سنوي حوالي 13% مسجلاً رقماً قياسياً جديداً (جامعة الدول العربية، 1996).
4. منذ بدء العمل بفكرة إلغاء الديون والمتمثلة بإلغاء جميع الديون العسكرية المستحقة على الدول النامية بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للدولة، والغاء نسبةٍ من الديون المخصصة للتنمية تتناسب مع درجة النمو الاقتصادي في الدولة، يتّضح من الجدول تراجعاً في نمو خدمة الدين في الفترة 2000-2004 باستثناء عام 2003.

وعموماً يمكن القول أنّ خدمة الدين ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الازمات الماليّة العالميّة فقد شكل تكرار الأزمات الماليّة في الدول النّامية، خلال حقبة التسعينيات، ظاهرةً مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادةً وخطيرةً وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافةً إلى انتشار هذه

الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى ناميةً ومتقدمةً نتيجةً للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية (Rajan& Arvind , 2005).

الجدول رقم (5)

خدمة الدين العام الخارجي لدول العالم **مليون دولار**

السنة	القيمة	معدل النمو	السنة	القيمة	معدل النمو	السنة	القيمة	معدل النمو
1980	71,114	23.7%	1992	133,000	5.5%	2004	324,457	0.2%
1981	80,114	12.7%	1993	140,473	5.6%	2005	367,117	13.2%
1982	88,659	10.7	1994	157,506	12.1%	2006	446,824	21.7%
1983	82,437	-7.0%	1995	190,835	21.2%	2007	464,914	4.1%
1984	92,220	11.9%	1996	232,715	21.9%	2008	514,773	10.7%
1985	101,210	9.8%	1997	260,293	11.9%	2009	496,326	-3.6%
1986	105,148	4.0%	1998	261,547	0.5%	2010	537,187	8.2%
1987	108,516	3.2%	1999	312,217	19.4%	2011	548,117	2.1%
1988	127,136	17.2%	2000	306,430	-1.9%			
1989	122,032	-4.0%	2001	302,778	-1.2%			
1990	126,477	3.6%	2002	293,679	-3.0%			
1991	126,056	-0.3	2003	323,670	10.2%			

المصدر : قاعدة بيانات الأنكتاد

(http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx ، النسب من إعداد الباحث

3 .3 الاقتصاد الأردني:

يواجه الأردن تحدياتٍ كبيرةً تتمثل في ضعف الاقتصاد الوطني عامّة، وتشوه بنيته الهيكلية، بسبب نمو قطاع الإنتاج السلعي، مثل التجارة والخدمات والإنشاءات، على حساب القطاعات الإنتاجيّة وخاصةً التحويليّة والزراعة، وزيادة الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الأساسيّة والمواد الغذائية، ويُعتبر الاقتصاد الأردني مثالاً واضحاً لاقتصادٍ صغير الحجم ومنفتح، وتغلب عليه سمتان أساسيتان وهما: شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد لذلك تركزت الجهود التنموية في استغلال القدر الأكبر من الموارد الشحيحة والاهتمام بتنمية القوى البشريّة.

أهم خصائص الاقتصاد الأردني:

1- البنية الاقتصاديّة: حيث يتّصف الاقتصاد الأردني بأنّهُ اقتصادً ذو طابعٍ خدماتي، حيث يسهم قطاع الخدمات بحوالي 65% من إجمال الناتج المحلي، في حين يسهم قطاع الإنتاج السلعي بحوالي 35% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك لزيادة النفقات العسكريّة والاعتماد الكبير على التجارة الخارجيّة.

2- الماليّة العامّة: يتسم الاقتصاد الأردني بوجود عجزٍ بين الإيرادات الكليّة والنفقات العامّة للحكومة المركزيّة، حيث لاتزال الإيرادات المحليّة قاصرةً عن تغطيةِ النّفقات الجارية والرأسمالية بالرغم من زيادة نسبة هذه الايرادات، كما أنّ العجز المزمن في ميزان المدفوعات كان سبباً رئيساً للاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الانفاق الرأسمالي.

3- النمو السكاني: يُعتبر معدل النمو السكاني في الأردن من المعدلات المرتفعة حيث بلغ بالمتوسط خلال فترة الدراسة 4.1% ويرجع السبب في ذلك إضافةً إلى الزيادة الطبيعيّة إلى الهجرات القسريّة والتي تعرض لها الأردن أثر أزمة الخليج عام 1990.

الجدول رقم (6)

بعض المؤشرات الاقتصاديّة للأردن خلال سنوات مختارة مليون دينار

العجز/الوفر في الموازنة	الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي	الميزان التجاري	السنة
38.2-	606.82	1164.8	1668-	1980
39.1	1472.29	1970.5	1583.8-	1985
49.6	6101.7	2760.9	2178.6-	1990
15.2	5877.9	4714.7	2101.3-	1995
120-	6278.5	5998.5	2042.5-	2000
977-	11462.33	8925.4	2396.9-	2005
1447-	7493.77	18762	1980.9-	2010

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة ،

جعلت هذه الصفات الاقتصاد الأردني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنسقين الاقليمي والدّولي لتحقيق الأهداف المرسومة للتنمية واشباع الحاجات الاساسيّة، وبذلك أصبح الاقتصاد الأردني مرآةً تعكس كل التقلبات التي شهدتها الأسواق العالميّة، والمتتبع لتاريخ الاقتصاد الأردني يجد أنه مرّ بعدة مراحل:

مرحلة عدم الاستقرار وامتدت في الفترة 1967-1973، حيث شهدت هذه المرحلة أزماتٍ سياسيّةً أبرزها حرب عام 1967، وأدت إلى توقف خطة التنمية في ذلك الحين.

وعرف الاقتصاد الأردني مرحلة الانتعاش والازدهار خلال الفترة 1974-1982، فازدادت التدفقات الخارجيّة من مساعداتٍ وحوالاتِ العاملين في الخارج مشكّلة 34.4% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع 24.6% في الفترة السابقة.

ومع تفجر أزمة المديونية الخارجية في المكسيك ودولٍ أخرى، بدا أنّ الأردن قد دخلَ مرحلة الركود الاقتصادي في الفترة 1983-1988 نتيجة لحالة الركود التي شهدتها دول المنطقة بشكلٍ خاصٍ ودول العالم ككل.

كشفت المتتالية الخارجيّة منها والداخليّة وخاصّة أزمة عام 1988، إلى ظهور اختلالات هيكليّة واضحة في الاقتصاد الأردني، ولعل أبرزها(جردانة، 1996):

1. تزايد العجز في الموازنة العامة ليشكل 25% من اجمالي الناتج المحلي.
2. زيادة متوسط الاستهلاك إلى نسب تفوق الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي سجّل متوسط المدخرات المحلية قيماً سالبةً وصلت إلى-4% من الناتج المحلي الاجمالي.
3. ارتفاع العجز في الحساب الجاري عام 1988 إلى ما يقارب 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع 0.8% في عام 1986.
4. تفاقم وضع المديونيّة حيث وصل إلى ضعفي الناتج المحلي الاجمالي عام 1988.

ومن منطلق المؤشرات الاقتصادية السلبية السابقة وخاصّة الأزمة الاقتصاديّة التي مرَّ بها الأردن في عام 1988، كان لابد للحكومة الأردنية من اللجوء إلى طلب العون من الدول والمنتديات الدولية المالية(كناديي باريس ولندن) وهذا لا يتأتى الا من خلال مؤسسات بريتون وودز من خلال الصندوق والبنك الدوليين وبهذا يكون الأردن قد دخل عهد المعاهدات الدولية وبرامج التصحيح الاقتصادي، منذ عام 1989 وحتى الوقت الراهن.

3. 4 تطوّر المديونية في الأردن :

يعتمد الاردن كغيره من الدول النامية على المساعدات الخارجية منحاً أو قروضاً لتمويل المشاريع التنموية والحد من تشوهات ميزان المدفوعات.

وبدأ الأردن في التوجه للتمويل الخارجي منذ ولادة المملكة، وتمّ عقد أول قرض خارجي في عام 1950 مع بريطانيا والتي كانت مصدر الاقراض الوحيد آنذاك، وامتد نطاق الاقتراض الخارجي خلال السبعينيات ليشمل الدول العربية والمؤسسات الدولية، ومع بداية الثمانينات دخل الأردن الأسواق المالية العالمية وبدأت مرحلة الاقتراض من البنوك التجارية (النابلسي، 1993).

ويعود اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية والقروض الداخلية لأسبابٍ متعدّدة، منها؛ المشكلات السياسية والاجتماعية والسكانية بعيدة المدى والتي عصفت به نتيجة الحروب التي خاضها منذ مطلع النصف الثاني من القرن الماضي، نقص الموارد الطبيعية، وسوء استغلال المتوافر منها، ناهيك عن الأسباب التي تعاني منها معظم الدول النامية والتي تمّ الحديث عنها سابقاً.

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحا تمّ استعراض حجم الدين العام ضمن فترات مختلفة تبعا للظروف والأحداث السياسيّة، كما يلي:

3. 4. 1 المديونية في الفترة 1980 – 1987:

ألقت الظروف البيئية العالمية وأزمة الكساد التضخمي بظلالها على الاقتصاد الأردني، فأشارت الدلائل إلى دخول الأردن في مرحلة الركود الاقتصادي حيث تأثرت التجارة الاقليميّة للأردن نتيجةً للسياسات الانكماشية التي اتبعتها دول المنطقة، ولمحدوديّة الإيرادات الخارجية التلقائية (والمتمثلة في حوالات العاملين من الخارج والمساعدات الخارجية) دفعت تلك الظروف الأردن البحث عن بدائلٍ لاحتواء العجز عن طريق التمويل بالاقتراض المحلي والخارجي وبشكلٍ كبيرٍ مما أدى إلى نمو المديونية بشكلٍ متسارعٍ مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي (الوزني،1997).

وبالنظر إلى الجدول رقم (7) نلاحظ ارتفاع الرصيد القائم للدين العام من حوالي 607 مليون دينار(حوالي 52.1% من اجمالي الناتج المحلي) عام 1980

ليصل إلى 1.8 مليار دينار (80.5% من اجمالي الناتج المحلي) مع نهاية عام 1987 أي بمتوسط 1.2 مليار دينار(65.6% من الناتج المحلي الاجمالي) خلال هذه الفترة، وشكّل الدين الداخلي حوالي 28.7% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 71.3% من إجمالي الدين العام، وتجدر الاشارة أنّ عام 1987 كان مؤشراً على بدء الاعتماد على القروض الداخليّة حيث تجاوز النمو في الطلب على الاقتراض الداخلي 50% حيث كان لأزمة أيلول الأسود آثاره على الاقتصاد العالمي وانخفاض حجم المساعدات الخارجية.

الجدول رقم (7)

نمو الدين العام للأردن خلال الفترة 1980–1987 مليون دينار

السنة	الدين الداخلي	النمو في الدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو في الدين الخارجي	اجمالي الدين العام	الدين العام كنسبة منGDP
1980	197.82	–	409	–	606.82	52.1%
1981	231.65	17.1%	553.9	35.40%	785.55	54.2%
1982	278.15	20.1%	684.3	23.50%	962.45	58.3%
1983	314.07	12.9%	837.8	22.40%	1151.87	64.5%
1984	342.67	9.1%	989.3	18.10%	1331.97	69.8%
1985	374.39	9.3%	1097.9	11%	1472.29	74.7%
1986	414.9	10.8%	1167	6.30%	1581.9	70.6%
1987	624.4	50.5%	1216	4.20%	1840.4	80.5%

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة ، النسب من إعداد الباحث

3. 4. 2 المديونية في الفترة 1988 – 1989:

تُعتبر هذه الفترة الجذور الرئيسيّة لتفجر أزمة المديونية في الأردن، حيث تجاوز حجم الدين العام 4.7 مليار دينار مقارنة مع 1.8 مليار دينار مع نهاية عام 1987، وكما يتضح من الجدول رقم (8) فقد تجاوز حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 202% وتعتبر هذه النسبة كارثيةً، ثم قفزت إلى أكثر من 260% في عام 1989، ويُعتبر عام 1988 نقطة التحول المفصلية في مديونية الأردن الخارجيّة فيلاحظ نمو المديونية الخارجيّة بشكلٍ مثيرٍ بأكثرِ من 215% مسجلاً رصيد المديونية الخارجيّة 3.8 مليار دينار أو ما نسبته 163% من الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي

هذا الارتفاع لسبب رئيسي وهو أنّ البيانات المتعلقة بأرقام المديونية المنشورة قبل عام 1988 تقتصر على المديونية المدنية الخاصة بالقروض الحكومية والمكفولة من الحكومة، ولا تشتمل على القروض العسكرية (النابلسي، 1993).

وكذلك في عام 1989 شهد الأردن صدمةً أخرى بتوقف الدعم العربي لمواجهة اسرائيل بعد انقضاء مدة العشر سنوات المنصوص عليها في قرارات قمة بغداد، غير أنّ الأردن لم يحصل سوى على 57% من المبلغ المتفق عليه في العقد مع الدول العربية النفطية، مما أدى إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماته الخارجيّة (عميرة،1991).

ولم تتوقف أزمة عام 1989 عند توقف الأردن عن خدمةِ ديونه، حتى أثيرت الشائعات التي تحدثت عن نضوب الاحتياطات الأجنبيّة والمخاوف التي أثيرت حول تخفيض سعر الصرف الأمر، الذي أدى إلى موجات نزوحٍ لرأس المال إلى الخارج، كما نلاحظ في الجدول رقم (8) فقد شكل الدين الداخلي حوالي 17.5% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 82.5% من إجمالي الدين العام، وتجاوز حجم الدين منسوبا للناتج المحلي الاجمالي 233%.

الجدول رقم (8)

نمو الدين العام للأردن خلال الفترة 1988-1989 مليون دينار

السنة	الدين الداخلي	النمو في الدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو في الدين الخارجي	اجمالي الدين العام	الدين العام كنسبة من GDP
1988	921.8	%47.6	3836.9	%215.5	4758.7	%202.5
1989	995	%7.9	5409.4	%41	6404.4	%264.1

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة ،

النسب من إعداد الباحث

3. 4. 3 المديونية في الفترة 1990 – 2001 :

وصل الأردن بنهاية الثمانينيات مثقلاً بأعباءِ أزمةٍ اقتصاديّةٍ خانقةٍ، وبدأت الآثار السلبيّة واضحةً حيث تجاوز حجم الدين 230% من الناتج المحلي الاجمالي، وبدأت حلقة الدين المفرغة تلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني، وكان لهذه المعطيات آثاراً سلبيّةً واضحةً على الاحتياطات الأجنبيّة والايرادات الخارجيّة للحكومة مما أدى

إلى تفاقم العجز المالي للدولة، ولم يأتِ منتصف عام 1989 حتى كان الدينار الأردني قد فقد 50% من قيمته عام 1987.

وللخروج من عنق الزجاجة؛ لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فأبرم أول اتفاقً له وخضع لبرنامج تثبيتٍ وتكيفٍ هيكليّ في بداية 1989، يغطي الفترة 1989-1993، وما كاد الأردن يقطف ثمار التصحيح حتى جاءت أزمة الخليج الأولى لتحول دون إمكانيّة استكمال برنامج التصحيح الاقتصادي.

اعتُبر الأردن أكبر المتضررين من أزمة الخليج بعد الأطراف المباشرة فيها (العراق والكويت) ومرّة أخرى عاد الاقتصاد الأردني أكثر تشوهاً مقارنةً لما قبل تبنيه برنامج التصحيح الاقتصادي، الأمر الذي دعا الأردن إلى الانخراط في المفاوضات مجدداً مع الصندوق الدولي وعُقدت عدة مباحثات بين الحكومة الأردنية وخبراء صندوق النقد الدولي حول رغبة الاردن في تبني برنامجٍ تصحيحيٍّ ثانٍ للفترة متوسطة المدى(1992-1998)، من خلال موافقة الصندوق الدولي لدعم البرنامج ضمن "تسهيل الاستعداد الائتماني لمدة (18) شهراً ويقدم الصندوق مبلغ (44.4) مليون وحدة حقوق سحب خاصة (S.D.R) والتي تبلغ ما نسبته (60%) من حصة الأردن لدى الصندوق الدولي في تلك الفترة إذ بلغت (73.9) مليون وحدة (S.D.R) وكيفية السحب من هذا القرض على أساس ربع سنوي وعلى ست دفعاتٍ متساويةٍ خلال فترة التسهيل وتمخّض عن تلك المفاوضات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ابرام الاتفاق على برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني للفترة 1992-1998 والذي جاء ليستكمل أهداف البرنامج الأول وركّز بالدرجة الأولى على احداث نموٍ في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض العجز المالي في الموازنة (جردانة، 1996).

وبدا واضحاً أثر ذلك البرنامج على الاقتصاد الأردني، حيث يتضح من الجدول رقم (9)، تراجع حجم الدين منسوباً للناتج المحلي الإجمالي من 221% في عام 1990 إلى حوالي 96% مع نهاية عام 2001، أي بمتوسط 6.1 مليار دينار (137.4% من الناتج المحلي الاجمالي) خلال هذه الفترة، وشكّل الدين الداخلي حوالي 17.9% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 82.1% من إجمالي الدين العام.

الجدول رقم (9)

نمو الدين العام للأردن خلال الفترة 1990–2001 مليون دينار

السنة	الدين الداخلي	النمو في الدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو في الدين الخارجي	اجمالي الدين العام	الدين العام كنسبة من GDP
1990	1037.4	%4.3	5064.3	%6.4–	6101.7	221.0%
1991	1061.7	%2.3	4958.7	%2.3–	6020.4	203.5%
1992	1041.5	%1.9–	4577.6	%1.9–	5619.1	155.6%
1993	1143.8	%9.8	4229.6	%7.6–	5373.4	138.3%
1994	1181.3	%3.3	4720.5	%11.6	5901.8	135.4%
1995	966.1	%18.2–	4911.8	%4.1	5877.9	124.7%
1996	994.6	%3.0	5164.3	%5.1	6158.9	125.4%
1997	914.2	%8.1–	4998.1	%3.2–	5912.3	115.1%
1998	1152	%26.0	5333.7	%6.7	6485.7	115.6%
1999	1054	%8.5–	5510.1	%3.3	6564.1	113.6%
2000	1235	%17.2	5043.5	%8.5–	6278.5	104.7%
2001	1151.7	%6.8–	4969.77	%1.5–	6121.47	96.2%

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة ،

النسب من إعداد الباحث

3. 4. 4 المديونية في الفترة 2002 – 2011:

واصل الأردن سعيه للحد من الأزمة، عن طريق اتخاذ السياسات التي تهدف إلى الحد من القروض الخارجيّة وتخفيض حجم الدين كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تمّ إصدار قانون الدين الجديد لعام 2001 والذي يهدف إلى زيادة مرونة حجم الاصدارات من السندات الحكوميّة وتحديد سقوف على رصيد المديونية الداخليّة والخارجيّة (البنك المركزي،2001)، ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (10) التحسن الملحوظ في حجم الدين منسوباً للناتج المحلي الإجمالي على الرغم من ارتفاع رصيد المديونية من 5.4 مليار دينار عام 2002 إلى ما يقارب من 14 مليار دينار في نهاية 2011، وذلك نتيجة للنمو المطرد في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجّل حجم الدين العام بالمتوسط 8.7 مليار دينار(74.4% من الناتج المحلي الاجمالي) خلال هذه الفترة هذا من جانب، وعلى الصعيد الآخر فقد سعت الحكومة الى التركيز على الاقتراض الداخلي من خلال السندات والأذونات الحكوميّة، واقتصار الاقتراض الخارجي على القروض الميسّرة وطويلة الأجل (البنك المركزي، 2006).

كما يتّضح من الجدول (10) فقد شكل الدين الداخلي حوالي 41.1% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 58.9% من إجمالي الدين العام، كما كان ذلك الارتفاع نتيجةً لزيادةِ رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة العامة (البنك المركزي، 2010).

الجدول رقم (10)

نمو الدين العام للأردن خلال الفترة 2002-2011 مليون دينار

السنة	الدين الداخلي	النمو في الدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو في الدين الخارجي	اجمالي الدين العام	الدين العام كنسبة منGDP
2002	1334.9	%15.3	5350.44	%19.3	6685.34	98.4%
2003	1703.7	%27.6	5391.81	%0.8	7095.51	98.2%
2004	1833.6	%7.6	5348.76	%0.8-	7182.36	88.8%
2005	2437.11	%32.9	5056.66	%5.5-	7493.77	83.9%
2006	2163.17	11.2-	5186.5	%2.6	7349.67	68.9%
2007	2946.35	%36.2	5253.29	%1.3	8199.64	67.6%
2008	4911.17	%66.7	3640.16	%30.7-	8551.33	54.8%
2009	5791.29	%17.9	3868.96	%6.3	9660.25	57.1%
2010	6851.52	%18.3	4610.81	%19.2	11462.33	61.1%
2011	8914.95	%30.1	4486.75	%2.7-	13401.7	65.5%

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة ، النسب من إعداد الباحث

5 .3 عبء المديونية الخارجية:

تستدل الأدبيات الاقتصادية على عبء المديونية من خلال عدة مؤشراتٍ، ومن أبرزها (العباس، 2004):

1- الدين الخارجي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي: والذي يعطي فكرةً عن العبء الكلي للدين دون النظر الى العبء السنوي الملقى على البلد او مقدار التسديد، أو الجهة التي يقع عليها عبء التسديد.

2- خدمة الدين الخارجي منسوباً إلى الصادرات من السلع والخدمات: ويقيس أصل ومدفوعات فوائد الديون العامة، ويعطي هذا مؤشراً للعبء السنوي الذي تواجه الدولة المدينة بالنسبة الى متحصلات صادراته.

3- خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: والذي يقيس أصل ومدفوعات الدين التي يجب أن يؤديها المدين كنسبةٍ مئويةٍ من إجمالي ناتجه المحلي .

3. 5. 1 معالم الدين الخارجي في الأردن:

يتضح من الجدول رقم (11) حجم المديونيّة الخارجيّة في الأردن، ومن خلال الجدول:

1. ارتفاع الرصيد القائم للمديونية الخارجية من حوالي 409 مليون دينار عام 1980 ليصل إلى 1.2 مليار دينار مع نهاية عام 1987، وبمتوسط نموٍ 17.3% سنوياً.
2. يُعتبر عام 1988 نقطة التّحول المفصليّة في مديونيّة الأردن فيُلاحظ نمو المديونيّة بشكلٍ مثير بأكثرِ من 215% مسجلاً رصيد المديونية 3.8 مليار دينار أو ما نسبتهُ 163% من الناتج المحلي الإجمالي وقد تمّ تقديم الأسباب التي أدت إلى ذلك سابقاً.
3. شهدت الفترة 1990-1993 تراجعاً في رصيد المديونية بحوالي 4.7 % تقريباً مسجلاً 4.3 مليار دينار بنهاية عام 1993 أي ما نسبته 108% من الناتج المحلي الاجمالي، بعد أن كان 5.4 مليار دينار عام 1989، ويأتي هذا التحسن مبررا ببرنامج التصحيح الاقتصادي للفترة 1989-1993.
4. خلال الفترة 1994-2007، يلاحظ ثبات رصيد الدين العام الخارجي تقريباً عند مستوى 5 مليار دينار، ولكن تحسناً واضحاً في القيمة منسوبةٌ للناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت من 108% في عام 1994 إلى 43% في عام 2007.
5. شهد عام 2008 أكثرَ انخفاضاً في رصيد الدين الخارجي بحوالي 30% ليسجل 3.6 مليار دينار، وجاء هذا الانخفاض نتيجةً للبرنامج التصحيحي للفترة 2003 -2008، والذي سعت من خلاله الحكومة إلى التقليل من الاقتراض الخارجي واقتصارها على القروض طويلة الأجل ذات الشروط الميسرة والتوجه نحو الاقتراض الداخلي (البنك المركزي، 2005)، كما لا يمكن اخفاء أثر الأزمة المالية العالمية أو ما يعرف بأزمة الرهن العقاري عام 2006.

الجدول رقم (11)

نمو الدين العام الخارجي للأردن مليون دينار

السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	الدين الخارجي كنسبة من GDP	السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	الدين الخارجي كنسبة من GDP
1980	409	-	1164.8	35.10%	1996	5164.3	5.10%	4912.2	105.10%
1981	553.9	35.40%	1448.7	38.20%	1997	4998.1	-3.20%	5137.4	97.30%
1982	684.3	23.50%	1649.9	41.50%	1998	5333.7	6.70%	5609.9	95.10%
1983	837.8	22.40%	1786.6	46.90%	1999	5510.1	3.30%	5778.2	95.40%
1984	989.3	18.10%	1909.7	51.80%	2000	5043.5	-8.50%	5998.5	84.10%
1985	1097.9	11%	1970.5	55.70%	2001	4969.77	-1.50%	6363.7	78.10%
1986	1167	6.30%	2240.5	52.10%	2002	5350.44	7.70%	6794	78.60%
1987	1216	4.20%	2286.7	53.20%	2003	5391.81	0.80%	7228.7	74.60%
1988	3836.9	215.50%	2349.5	163.30%	2004	5348.76	-0.80%	8090.7	66.10%
1989	5409.4	41%	2425.4	223.00%	2005	5056.66	-5.50%	8925.4	56.70%
1990	5064.3	-6.40%	2760.9	183.40%	2006	5186.5	2.70%	10675.4	48.60%
1991	4958.7	-2.10%	2958	167.60%	2007	5253.29	-1.30%	12131.2	43.30%
1992	4577.6	-7.70%	3611.6	126.80%	2008	3640.16	-30.70%	15593.4	23.30%
1993	4229.6	-7.60%	3885.2	108.90%	2009	3868.96	6.30%	16912.2	22.90%
1994	4720.5	11.60%	4359.2	108.30%	2010	4610.81	19.20%	18762	24.60%
1995	4911.8	4.10%	4714.7	104.20%	2011	4486.75	-2.70%	20476.6	21.90%

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة ،

النسب من إعداد الباحث

وإذا نظرنا إلى رصيد المديونية الخارجيّة خلال فتراتِ نموٍ محددةٍ، يمكننا ملاحظة خمسة مراحلٍ وكما يتّضحُ من الجدول رقم (12)، المرحلة الأولى وتشمل الفترة 1980–1987 وسجّل رصيد المديونية نمواً بمعدل سنوي 17.3%، والمرحلة الثانية هي عام 1988 والذي ارتفع فيه رصيد المديونيّة أكثر من 215%، وباقي المراحل التي تشمل معظمها على الفترة التي تم فيها تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي المختلفة ويلاحظ من الأرقام المطلقة تحسناً واضحاً فبعد أن نما الرصيد بمعدلٍ متوسطٍ حوالي 5% ففي الفترة 1989–1996، تراجعَ هذا المعدل إلى 0.56% في الفترة 1997–2004، ثم التحسّن الملحوظ في نهاية الفترة 2005–2011 ليسجل النمو انخفاضاً بحوالي 1.7 %.

الجدول رقم (12)

نمو الدين العام الخارجي للأردن خلال فترات مختارة مليون دينار

الفترة	متوسط الدين الخارجي	معدل النمو المتوسط
1987-1980	869.4	%17.27
1988	3836.9	%215.5
1996-1989	4879.5	%5
2004-1997	5243.3	%0.56
2011-2005	4586.2	%1.71-

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة ، النسب من إعداد الباحث

3. 5. 2 الدين الخارجي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يشير الجدول رقم (11) إلى أنّ التزايد المستمر في رصيد المديونية الخارجية مع بداية الثمانينيات كان يلتهم جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي، فبعد أن كان رصيد الدين يُمثل 35% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980، ارتفع ليصل 53% عام 1987.

ونظراً للأحداث السابق ذكرها عام 1988 فقد سجّلت هذه النسبة حوالي 163%، ثم توالت في الارتفاع في عام 1989 لتسجل مستوى غير مسبوق بحوالي 223 % وهذا مؤشرٌ قويٌ على الإفراط في الاقتراض الخارجي والاعتماد على المدخرات الخارجية في التمويل.

وشهدت الفترة 1988-1996 الفترة الأكثر خطورة والتي تجاوزت فيها النسبة الواحد الصحيح، بعد ذلك أخذت النسبة بالتراجع تدريجياً وفقاً للظروف التي مرّت بها الدولة كالخضوع لبرامج التصحيح الاقتصادي وإعادة جدولة الدين فسجلت 84% عام 2000 ثم تراجعت لتصل إلى 22% مع نهاية عام 2011.

3 . 5. 3 خدمة الدين الخارجي منسوياً إلى الصادرات من السلع والخدمات:

تأثّر الاقتصاد الأردني بالظروف المحيطة به وخاصة الأزمات العالمية، ويؤكد الارتفاع في خدمة الدين على أنّ شروط الاقتراض أصبحت أكثر صعوبةً على أثر

ظهور أزمة المديونيّة الدوليّة عام 1982، ومن المُلاحظ من الجدول رقم (13) أنّ عبء المديونيّة أثقلَ كاهلَ الدّولة فسجّلت خدمةُ عام 1980 حوالي 7% من إجمالي الصادرات، ثم تزايدت بعد ذلك لأكثر من 30% عام 1986، وبقيت هذه النّسبة تتراوح بين 15-18% في فترة التسعينيات وبداية الألفيّة، ثم شهد عام 2008 قفزة لتتجاوز هذه النسبة 22% متأثرةً بالارتفاعِ في خدمةِ الدّين، فيما شهدت الفترة 2009-2011 ثبات النسبة عند 5.3% تقريباً، والملاحظ أنّ ارتفاع هذه النسبة تشير إلى زيادة التسديدات وبالتالي استنزاف الاحتياطات الخارجيّة من العملات الأجنبيّة الأمر الذي يؤدي إلى تناقص الامكانيات المتاحة للاستخدامات الأخرى.

3. 5. 4 خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي :

كما يتّضح من الجدول رقم (13) أن الارتفاع في رصيد المديونية الخارجية رافقه ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ثبات هذه النسبة عند معدل 6.5% سنويا خلال فترة الدراسة، ولكن يدل ارتفاع هذه النسبة إلى استنزاف الأموال الأجنبية لغايات الاستهلاك بدلا من الاستثمار.

الجدول رقم (13)

عبء الدين العام الخارجي للأردن

السنة	خدمة الدين الخارجي	معدل النمو	خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات	خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من GDP	السنة	خدمة الدين الخارجي	معدل النمو	خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات	خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من GDP
1980	30.9	–	7%	2.7%	1996	407.5	22.5%	16%	8.3%
1981	40.2	30.1%	6%	2.8%	1997	374.4	−8.1%	15%	7.3%
1982	30	−25.4%	4%	1.8%	1998	361.4	−3.5%	14%	6.4%
1983	55.8	86%	9%	3.1%	1999	353.9	−2.1%	13%	6.1%
1984	75.5	35.3%	10%	4.0%	2000	376.4	6.4%	16%	6.3%
1985	81	7.3%	10%	4.1%	2001	571.81	51.9%	21.3%	9.9%
1986	195.3	141.1%	33%	8.7%	2002	566.69	−0.9%	17.6%	8.3%
1987	135.9	−30.4%	20%	5.9%	2003	943.39	66.6%	27.6%	13.1%
1988	195.6	43.9%	22%	8.3%	2004	654.2	−30.6%	15.1%	8.1%
1989	202.1	3.3%	%15	8.3%	2005	576.7	−11.9%	12.3%	6.5%
1990	216.9	7.3%	%13	7.9%	2006	593.6	2.9%	10.3%	5.6%
1991	275.6	27.1%	%16	9.3%	2007	618.8	4.3%	9.4%	5.1%
1992	296.9	7.7%	%16	8.2%	2008	1971.5	403.2%	22.4%	12.6%
1993	402.8	35.7%	%21	10.4%	2009	391.8	−80.1%	5.1%	2.3%
1994	218.5	−45.8%	%10	5.0%	2010	449.9	14.8%	5.0%	2.4%
1995	332.8	52.3%	%14	7.1%	2011	518.8	15.3%	5.6%	2.5%

المصدر : البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة ،

النسب من إعداد الباحث

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي ومناقشة النتائج والتوصيات

4-1 نموذج الدراسة:

لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصاديّة الكليّة ورصيد الدّين العام في الأردن فقد تم اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية لتصف هذا التأثير كما يلي:

أ- الناتج المحلي الإجمالي:

هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد ويحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقةٍ ما خلال فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ، ويستخدم في الحُكمِ على النّمو الاقتصادي لدولةٍ ما، وتؤدي الزيادة في الناتج المحلي إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وإلى ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج، وفي هذه الدراسة تمّ استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ب- الاستهلاك الكلي:

ويضم الاستهلاك بنوعيه العام والخاص، ويعرّف الاستهلاك بأنه الإنفاق على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات خلال فترةٍ معيّنةٍ، وهي في العادة سنةٌ تقويميةٌ، ويشمل استهلاك الدولة البضائع الاستهلاكية كالملبس والمأكل والأدوات المنزلية بالإضافة إلى المواد الخام كمواد البناء والقطن والوقود والمعادن المستخدمة في القطاع المنزلي، ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، وللاستهلاك علاقة قوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسّلع التي أُنتجت من قبل، وللاستهلاك دورٌ أساسيٌّ في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

ج- النمو السكاني:

تُعتبر مسألة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر مثار جدل الباحثين، فمنهم من يرى أن نمو السكان هو عاملٌ محفزٌ يؤثر إيجاباً على

معدّلات نمو الدخل القومي فمع زيادة السكان يزداد الكم المعرفي نتيجةً للتقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات، وآخرون يرون أن النمو السكاني عامل يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، فارتفاع نمو السكان يعيق نمو الدخل القومي، فمع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية. وفي ظل اختلاف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، ظهرت فكرة ثالثة اعتبرت أن النمو السكاني عامل محايد في النمو الاقتصادي ويتحدد خارج نماذج النمو القياسية، وهذا الاختلاف في وجهات النظر والآراء كان له تبعاتٌ كبيرةٌ ومؤثرةٌ كان آخرها وأخطرها بُعداً على العمل السكاني هو وجهة النظر التي تنص على أن نمو السكان عاملٌ محايدٌ في النمو الاقتصادي.

وتمّ اختيار متغيّرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصاديّة والدراسات السابقة وحسب النماذج التالية:

$$GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 DEBT_t + \alpha_2 POP_t + U_1 \ . \ . \ . \ (4.1)$$

ويقيس هذا النموذج أثر الدّين العام على النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي.

$$CONS_t = \beta_0 + \beta_1 DEBT_t + \beta_2 GDP_t + U_2 \ . \ . \ . \ .(4.2)$$

والذي يقيس اثر الدين العام على الاستهلاك الكلي.

حيث :

GDP_t : الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product

$CONS_t$: الاستهلاك الكلي، Total Consumption

POP_t : معدل النمو السكاني population growth

$DEBT_t$: الدين العام Public Debt

U_i : مقدار الخطأ في التقدير.

ولدراسة هذه النماذج تمّ الاستعانة بالاختبارات التالية :

4. 1. 1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

من الأهمية بمكانة معرفة طبيعة السلاسل الزمنية وهل هي ساكنةٌ أم لا، قبل البدء بإجراء تحليل الانحدار تجنباً الحصول على الانحدار الزائف والذي يعطي قيمةً

مرتفعةً لمعامل التحديد R^2 وزيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة مع وجود ارتباط سلسلي ذاتي واضح من خلال قيمة D-W.

وتكون السلسلة الزمنية للمتغير X_t مستقرة إذا حققت الشروط التالية، (Greene,2003):

1. ثبات الوسط الحسابي للمتغير X_t عبر الزمن، $E(X_t) = \mu$
2. ثبات التباين عبر الزمن، $var(X_t)= \sigma^2$
3. يعتمد الارتباط البسيط بين المتغيرين xt و X_{t-k} على طول فترة الابطاء،

$$cov(X_t , X_{t-k})= cov(X_t , X_{t+k}) = \Upsilon_k$$

حيث تشير K إلى عدد فترات الابطاء.

وللكشف عن استقراريّة السلاسل الزمنيّة يتم استخدام عدة اختبارات ومنها اختبار Dickey- Fuller(D-F) والذي يعتمد على تقدير النموذج التالي:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + u_t \quad ; \ \rho \in [-1 , 1 \ ]$$

وإذا أُخذ الفرق الأول لطرفي المعادلة ، نحصل على الشكل التالي:

$$Y_t - Y_{t-1} = \rho Y_{t-1} - Y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-} + u_t \ ; \ \delta = \rho -1$$

ويتم اختبار الفرضية العدمية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، مقابل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على سكون السلسلة الزمنية، كما يلي:

$$H_0 : \delta = 0$$

$$H_1 : \delta < 0$$

ولكن، يحدث أن تكون هناك مشكلةُ ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يعرف بـ (Serial Correlation) وبالتالي نلجأ لاختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) Augmented Decay-Fuller والذي يعتمد على تقدير النموذج التصحيحي التالي (Guajarati, Porter, 2009):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha i \ \ Y_{t-i} + \varepsilon_i$$

حيث يعتبر Y_t عن متغيرات الدراسة في الزمن T، ε_i حد الخطأ، وتشير m إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ ϵ.

4. 1. 2 اختبار كوزم للاستقرارية (Cusum Stability Test):

إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة، وبدا من خلال شكل المتغيرات تغيراً في سلوكها عبر الزمن، فمن الضروري التأكد من عدم وجود تغير هيكلي (Structural Change) في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، أي التأكد من عدم وجود قفزاتٍ أو تغيراتٍ مفاجئةٍ في البيانات مع مرور الزمن، وتظهر نتائج هذا الاختبار من خلال شكل منحنى نموذج مقدّر بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتياديّة، فإذا كان المنحنى ضمن مجال انحرافين معياريين(S.E 2±) طوال فترة الدراسة فهذا يعني أنّ المعلمات مستقرة على طول الفترة وبالتالي تقدير معلمات النموذج دون الحاجة لتجزئتها (Greene,2003).

4. 1. 3 اختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ:

يُعنى هذا اختبار بتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني الكافية لإزالة أي ترابطٍ متسلسلٍ في البواقي، ويتم ذلك من خلال اختباراتٍ متعددةٍ، منها: (Shewhart،2004):

1. معيار أكايك (Akaike Information Criterion) (AIC)، ويعتمد على اختبار ما يعرف بـ (Likelihood Ratio Test)، بحيث يتم اختيار عدد المتباطئات والتي تعطي أقل قيمة لـ (AIC).
2. معيار سشيوارتز (Schwartz’s Information Criterion)(SIC) ويعتمد كما في المعيار السابق ويتم اختيار عدد المتباطئات والتي تعطي أقل قيمة لـ (SBC).

4.1.4 اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من وجود توليفة أو أكثر بين متغيرات النموذج تتصف بالسكون من سلاسل زمنيةً غير ساكنةٍ على مستواها الأصلي، وفي حال وجود هذه التوليفة المشتركة فإنه من المحتمل وجود علاقةٍ توازنيّةٍ بين المتغيرات على المدى الطويل، وفي حال عدم وجود تكاملٍ مشتركٍ ما بين المتغيرات فإن العلاقة التوازنيّة على المدى الطويل تبقى مثاراً للشك والتساؤل.

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح Johansen اختبار إحصائيتين، وهما (Johansen and Juselius, 1990)

1- اختبار الأثر (Trace test - λtrace) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q = r)، ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} In(1-\hat{\lambda}_i) \;........(2)$$

حيث $(\lambda_{r+1}, \ldots, \lambda_n)$ تمثل اقل المتجهات الكامنة (p-r)(eigenvectors) وتشير فرضيّة العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r).

2- اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويحسب من الصّيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -TIn(1-\hat{\lambda}_{r+1}) \;...... (3)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r + 1) متجه للتكامل المشترك.

4. 1. 5 اختبار السببية:

يُستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة السببيّة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، فإذا كان المتغير (X) يؤثر في المتغير (Y)، يعني ذلك أنّ المتغير (X) يحوي معلوماتٍ ذاتِ قوةٍ تفسيريةٍ أكثرَ من المتباطئات الزمنية للمتغير (Y)، وبهدف اختبار وجود العلاقة السببيّة بين متغيرات الدراسة يتم الاستعانة بالصيغة التالية وتقديرها (Engle and Granger,1987):

$$Y_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta X_{t-1} + u_t$$

ويتم اختبار الفرضية الصفرية: ($H_0:\beta_1=\beta_2=\beta_3=\ldots=\beta_n=0$) مقابل الفرضية البديلة: ($H_1: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0 \ldots \beta_n \neq 0$) ويتم تحديد وجود علاقةٍ من خلال قيمة (F)، المعطاة في نتائج الاختبار، ويتم مقارنة القيمة المحسوبة **(المطلقة)** لـ (F)، مع القيمة

الجدولية (الحرجة) لها، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من تلك الجدولية، وإذا قبلت الفرضية الصفرية فهذا يعني أنّ (X) لا يسبب (Y).

4. 1. 6 اختبار تحليل مكونات التباين:

تُستخدم أداة تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغيرٍ من متغيرات النموذج الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ومقدار خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR، من أجل التعرف على القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في تفسير أخطاء التباين ، وتبرز أهميته أيضا بأنّ الاختبار يُعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغيُّرٍ مفاجئٍ (Shock) في كل متغيرٍ من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج، وللتأكد من مصداقيّة نتائج الاختبار يتم عادةً اللجوء إلى توزيع تشولاسكي(Decomposition Cholaski) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات والطريقة التي يدخل بها كل متغيرٍ في النموذج، وحتى يتم التأكد بأنّ النتائج التي تم الحصول عليها غير منحازة، يتم إعادة الاختبار بعد عكس ترتيب المتغيرات (Wei 1990).

4. 1. 7اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل(Impulse Response Function Test):

يُعنى الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج في حدود الخطأ للمتغيرات، مقدارها انحرافٌ معياريٌّ واحد، لأحد المتغيرات على القيم الحاليّة والمستقبليّة لمتغيرات النموذج، كما تعكس أيضاً كيفيّة استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لأيّ تغيرٍ مفاجئٍ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن.

4. 2 أثر الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي:

بهدف دراسة العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي، والنمو في رصيد الدين العام، تم تطبيق الاختبارات السالفة الذكر على المعادلة:

$$GDP_{t} = \alpha_0 + \alpha_1 DEBT_t + \alpha_2 POP_t + U_1$$

وحيث أنّ النتائج التي توصلت لها الدراسة بتطبيق المعادلة بالصّيغة السابقة لم تكن ذات معنوية عالية، لذا تمّ اللجوء للصيغة اللوغاريتمية، كما يلي :

$$Ln(GDP_t) = \alpha_0 + \alpha_1 Ln(DEBT_t) + \alpha_2 POP_t + U_1$$

وكانت النتائج كما يلي :

1. اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية :

أظهرت نتائج اختبار (ADF) من خلال الجدول رقم (14) أنّ متغيّرات النموذج لم تستقر على المستوى، حيث كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحرجة، وبالتالي سيتم اجراء الاختبار مرّة أخرى بأخذ الفرق الأول.

وتشير النتائج إلى أنّ متغيّرات الدراسة ساكنةٌ على الفرق الأول، ويمكن إجراء اختبار التكامل المشترك نتيجةً لتوفّر الشرط الكافي وهو أن تكون جميع متغيرات الدراسة متكاملةٌ من نفس الدرجة، لذلك هناك احتمالٌ لوجود علاقةٍ تكامليّةٍ في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (14)

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون

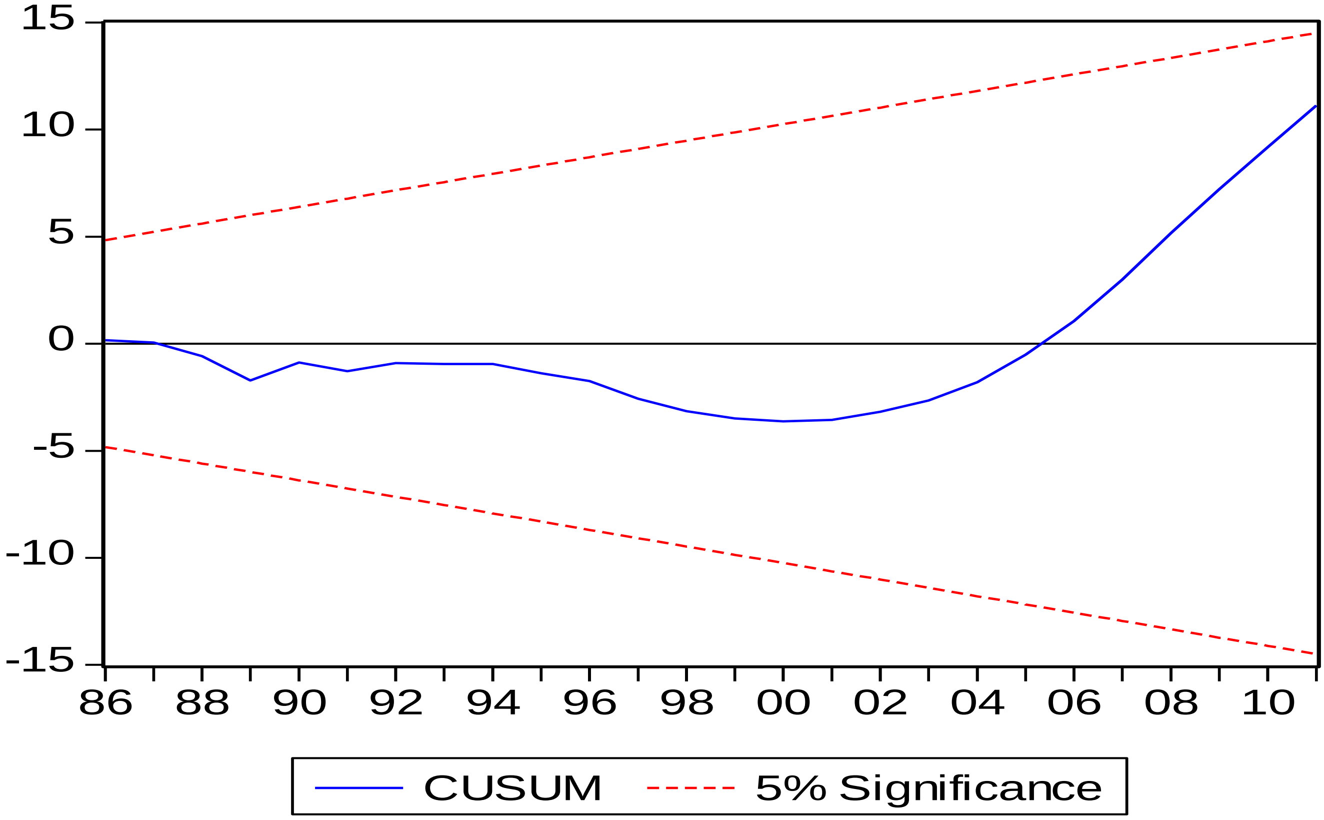
المستوى				الفرق الأول			
المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القرار	المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القرار
LGDP	0.039135	−2.960411	غير مستقر	ΔLGDP	−4.226451	−3.670170	مستقر*
LDEBT	−2.481427	−2.960411	غير مستقر	ΔLDEBT	−3.485728	−2.967767	مستقر**
LCONS	0.913737	−2.960411	غير مستقر	ΔLCONS	−2.897219	−2.622989	مستقر***
LPOP	−1.191897	−2.960411	غير مستقر	ΔLPOP	−4.645548	−3.670170	مستقر *

* : مستقر عند 1% ، ** مستقر عند 5% ، ***مستقر عند 10%

2. اختبار كوزوم للاستقرارية (Cusum Stability Test)

أظهر اختبار السكون أنّ المتغيرات ساكنةٌ عند الفرق الأول، وتجنباً لوجود تغيراتٍ غير متوقعة على سلوك هذه المتغيرات، تم اللجوء لاختبار Cusum، ويتضح من خلال الشكل(1) أن معالم النموذج مستقرةٌ ولا تعاني من تغيراتٍ هيكليةٍ تؤدي لحدوث تغيراتٍ أو قفزاتٍ مفاجئةٍ في النموذج القياسي، حيث أن منحنى البواقي يقع ما بين خطي فترات الثقة (خطي الانحراف المعياري) مما يثبت صحة استقراريه البيانات

على مستوى معنوية 5%، وبالتالي سيتم إجراء الاختبارات الأخرى على كامل الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة دون الحاجة لتقسيمها لفترات زمنية جزئية.



الشكل رقم (1)

نتائج اختبار استقراريه معالم النموذج

3. اختبار فترات التباطؤ

تُظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول رقم (15)، أن أربعةُ اختباراتٍ من الخمس اشارت إلى أنّ العدد الأمثل لفتراتِ التباطؤ هي 7 فتراتً، في حين أنّ معيار نسبة الامكانيّة(LR) اختار ثلاث فترات، ولأنّ سبعَ فتراتِ تباطؤٍ تُعد كبيرةً بالنسبةِ لسلاسلَ زمنيّةً سنويّةً، لذلك نلجأ لاختبار استثناء فترات التباطؤ لتحديد العدد الأمثل لعدد فترات التباطؤ.

الجدول رقم (15)

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.000537	0.983335	1.129600	1.023903
1	106.3950	7.01e-06	-3.363095	-2.778034	-3.200824
2	26.29352	3.47e-06	-4.103846	-3.079990	-3.819872
3	30.91766*	9.99e-07	-5.445024	-3.982373	-5.039346
4	10.87944	1.01e-06	-5.631644	-3.730197	-5.104263
5	7.191722	1.35e-06	-5.710724	-3.370482	-5.061640
6	12.05876	7.55e-07	-7.000518	-4.221481	-6.229731
7	9.658943	2.94e-07*	-9.500166*	-6.282333*	-8.607676*

حيث

(1):* تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

(2) : LR تعني معيار نسبة الإمكانية.

(3) : FPE تعني معيار خط التنبؤ النهائي.

(4) : AIC تعني معيار أكايك.

(5) : SC تعني معيار شوارتز.

(6) : HQ تعني معيار هانان –كوين.

4. اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ

يُظهر اختبار استثناء فترات التباطؤ كما في الجدول رقم (16) أنه يمكن قبول استخدام فترة تباطؤٍ زمنيٍ واحدة، أو فترتين كما يتضّح من خلال قيمة χ^2 كفترات تباطؤ مثلى على مستوى معنويةٍ يقل عن 1%.

الجدول رقم (16)

اختبار استثناء فترات التباطؤ

	LGDP	LDEBT	LPOP	χ^2
Lag 1	81.50974	26.31436	57.58912	131.5030
	[0.000000]	[8.20e-06]	[1.92e-12]	[0.000000]
Lag 2	21.21766	1.797073	14.94236	44.03047
	[9.49e-05]	[0.615572]	[0.001867]	[1.39e-06]

5.اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يُظهر الجدول رقم (17) نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)، أنه عند اختبار النموذج عند r = 0، أي بفرض عدم وجود متجه تكاملي مشترك ما بين متغيرات الدراسة، فإن قيمة اختبار الأثر (Trace Test) قد بلغت 51.9 مقارنةً مع القيمة الحرجة التي بلغت 35.2 عند مستوى معنوية 5%، مما يتطلب عدم قبول الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقةٍ تكامليةٍ على المدى الطويل بين المتغيرات وقبول الفرضيّة البديلة التي تقول بوجود علاقةٍ تكامليةٍ وحيدةٍ على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنويةٍ يبلغ 5%.

الأمر ذاته ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العُظمى(Maximal eigenvalue) إذ إنّ القيمة الكامنة العظمى عند r=0، أكبر من القيمة الحرجة حيث كانت قيمتها 34.2 مقارنةً مع القيمة الحرجة التي كانت قيمتها 22.3 وبذلك نستطيع القول أنه يوجد علاقةٌ تكامليةٌ توازنيةٌ وحيدةٌ (متجه تكاملي وحيد) على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم في النموذج.

الجدول رقم (17)

نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) **والقيمة الكامنة العظمى** (Maximal eigenvalue)

اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test)				
Null hypo.	Alternative hypo.	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	51.88363	35.19275	0.0004
r ≤ 1	r = 2	17.66082	20.26184	0.1097
r ≤ 2	r = 3	5.570075	9.164546	0.2266
اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)				
Null Hypo.	Alternative hypo.	Max-Eigen Statistic	0.10 Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	34.22281	22.29962	0.0007
r ≤ 1	r = 2	12.09075	15.89210	0.1807
r ≤ 2	r = 3	5.570075	9.164546	0.2266

ومن خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير إلى وجود علاقة تكاملية يمكن تقديرها كالآتي كما في الجدول(18) :

الجدول رقم (18)

معادلة التكامل المشترك

Normalized co-integrating coefficients (standard error in parentheses)

	GDP	Constant	DEBT	POP
Coefficients	1.000000	-5.625533	-0.154411	0.129938
Standard Error		(0.49920)	(0.05011)	(0.08071)

LGDP = -5.63 + -0.15 LDEBT + 0.13 LPOP ....(1)

وتشير المعادلة (1) أنّ الدين العام يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي حيثُ زيادة عبء المديونيّة مليون دينارٍ سيخفّض الناتج المحلي الإجمالي 0.15 وتُرجِّح النظريّة الاقتصاديّة السبب في الأثر السلبي أنّ الدين لا يوظّف لصالح الاستثمار في مشاريع التنمية وإنما يذهب لتغطية النفقات الجارية للدولة، وستضطر الدولة لاقتطاع جزء من الناتج المحلي لتسديد خدمة الدين مستقبلاً، (وهذا ما تخوف منه الكلاسيك والكلاسيك الجدد)، في حين يُؤثر النمو السكاني بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي.

6. اختبار السببية

يُظهر الجدول رقم (19) العلاقات السببيّة بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء أحاديةٍ أو ثنائيةِ الاتجاه، ويُظهر اختبار السببيّة أنّ العلاقة ما بين متغيري GDP وDEBT علاقةٌ سببيّةٌ في اتجاهٍ واحد من DEBT باتجاه GDP ويؤثر فيه على مستوى يقل عن 1%، كما أن هناك علاقةٌ سببيّةٌ باتجاهٍ واحد أيضاً بين متغيري GDP وPOP على مستوى 1% تسير من GDP باتجاه POP، في حين أظهر اختبار السببيّة عدم وجود علاقةٍ سببيّةٍ على المدى القصير بين POP و GDP.

الجدول رقم (19)

اختبار السببيّة

Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability	Result
LDEBT does not Granger Cause LGDP	8.44141	0.00158	Accept causal relationship
LGDP does not Granger Cause LDEBT	2.07503	0.14664	Do not accept
POP does not Granger Cause LGDP	0.56173	0.57725	Do not accept
LGDP does not Granger Cause POP	7.36722	0.00305	Accept causal relationship
POP does not Granger Cause LDEBT	0.58952	0.56212	Do not accept
LDEBT does not Granger Cause POP	0.66008	0.52558	Do not accept

7. تحليل مكونات التباين

يقود تحليل مكونات التباين لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن لمعرفة أي من المتغيّرات المستقلّة ذات القدرة التفسيريّة للخطأ في تباين المتغير التابع كما في الجدول رقم (20).

ففي السّنة الأولى يفسر الناتج المحلي الإجمالي 100% من التباين في التنبؤ، ولكن بدءاً من الفترة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصبح 82% تقريباً فيما يفسر الدين العام 15.7 %، ويُفسر متغيّر معدل النمو السكاني 1.9 % تقريباً.

ومن المُلاحظ أن القدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج بقيت متدنيةً بشكلٍ عامٍ، إذ وصلت إلى 17.5% كأقصى قدرةٍ تفسيريةٍ في الفترة الرابعة لمتغيّر الدين العام فيما وصلت القدرة التفسيريّة لمتغيّر النّمو السكاني إلى 4.9% فقط من أخطاء التباين للفترة العاشرة.

وبذلك يُمكن القول أن متغير الناتج المحلي الإجمالي هو المُتغير صاحب أكبر قدرةٍ تفسيريةٍ لأخطاء التباين بحوالي 81.7% من بين متغيرات الدراسة يليه متغير الدّين العام.

الجدول رقم (20)

اختبار مكونات التباين للنموذج الأول

Variance Decomposition of LGDP:			
Period	LGDP	LDEBT	POP
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	82.31081	15.70508	1.984110
3	82.51635	15.81433	1.669318
4	80.37351	17.46765	2.158835
5	80.67553	16.85147	2.473000
6	80.61541	16.35807	3.026525
7	80.97934	15.51842	3.502248
8	81.20187	14.78598	4.012151
9	81.49301	14.05961	4.447380
10	81.72541	13.42539	4.849195

وللتأكد من مصداقيّة النتائج تم إعادة ترتيب متغيرات النموذج وتم الحصول على النتائج التالية لاختبار مكونات التباين كما في الجدول رقم (21) حيث أظهرت النتائج عدم وجود تغييرات كبيرة في النتائج، فعند تبديل ترتيب المتغيرات اتضح أنّ متغير الناتج المحلي الإجمالي ما زال صاحب القدرة التفسيريّة الأكبر لأخطاء التباين في التنبؤ، كما بقي ترتيب القدرة على التنبؤ للمتغيرات على حاله دون تغيير.

الجدول رقم (21)

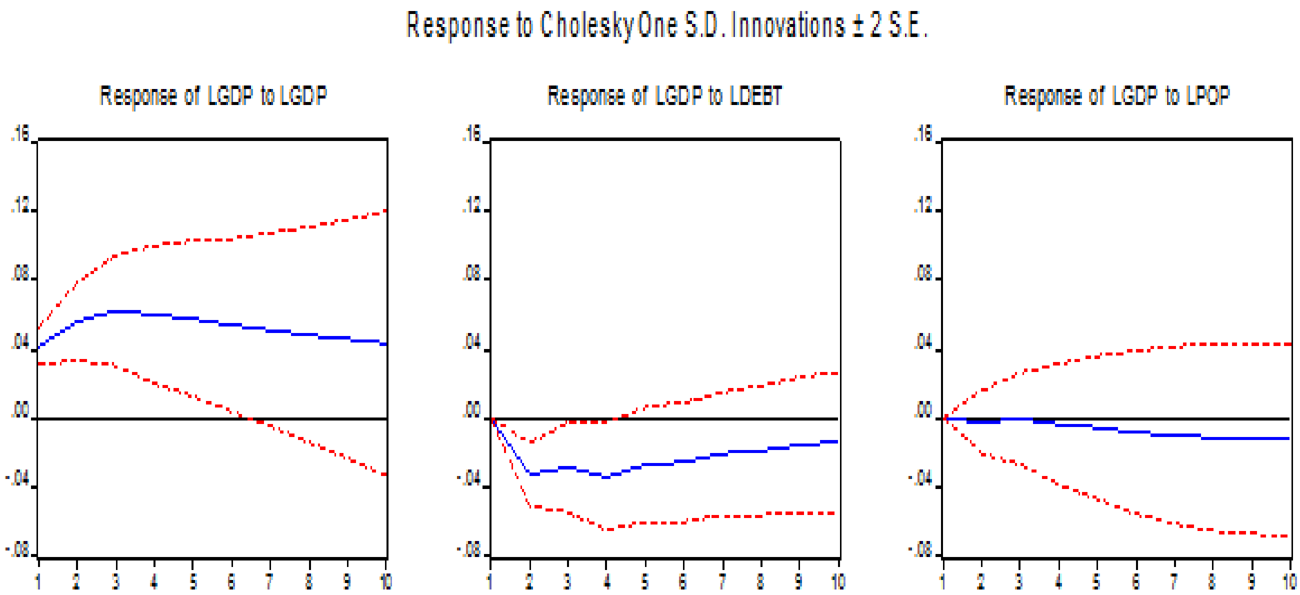
اختبار مكونات التباين بعد إعادة الترتيب للنموذج الأول

Variance Decomposition of GDP:			
Period	LGDP	LDEBT	POP
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	82.31081	17.60457	0.084622
3	82.51635	17.43638	0.047269
4	80.37351	19.51648	0.110009
5	80.67553	19.09734	0.227137
6	80.61541	18.90114	0.483449
7	80.97934	18.23815	0.782516
8	81.20187	17.66605	1.132078
9	81.49301	17.03191	1.475086
10	81.72541	16.46358	1.811004

8 . **دالة الاستجابة لردة الفعل:**

أظهرَ اختبار الاستجابة لردة الفعل كما في الشكل رقم (2) أنّه في حال حدوث صدمةٍ في متغير الدين العام فإنه يؤدي لحدوث صدمة في الناتج المحلي الاجمالي تستمر لمدة أربع فتراتٍ، كما أن الصدمة في متغير الدين العام سوف يكون لها أثرٌ سلبيٌّ على النشاط الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي (GDP).

من ناحيةً أُخرى أظهر اختبار الاستجابة لردة أنّه عند حدوث صدمةٍ ناتجةٍ عن التّغير في عدد السكان فإن ذلك لن يكون له أثر ذو دلالةٍ إحصائيةٍ على النشاط الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي.



الشكل رقم (2)

دالة الاستجابة لردة الفعل

4. 3 أثر الدين العام على الاستهلاك الكلي:

بهدف دراسة العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في رصيد الدّين العام، تمّ تطبيق الاختبارات السالفة الذكر على المعادلة:

$$CONS_t = \beta_0 + \beta_1 DEBT_t + \beta_2 GDP_t + U_2$$

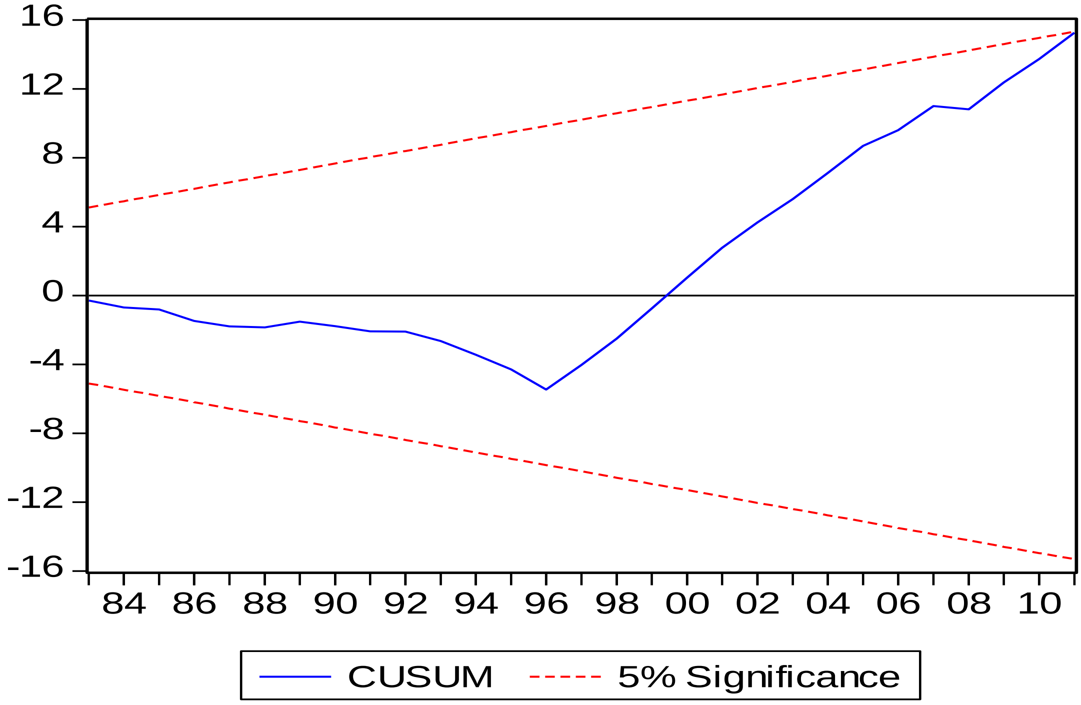
وبعد أخذ الصّيغة اللوغاريتمية، تصبح المعادلة :

$$Ln(CONS_t) = \beta_0 + \beta_1 Ln(DEBT_t) + \beta_2 Ln(GDP_t) + U_2$$

وكانت النتائج كما يلي :

1.اختبار كوزوم للاستقرارية (Cusum Stability Test)

يتضح من خلال الشكل (3) أن معالم النموذج مستقرةٌ ولا تُعاني من تغيّراتٍ هيكليةٍ تؤدي لحدوث تغيراتٍ أو قفزاتٍ مفاجئةٍ في النموذج القياسي، حيث أنَّ منحنى البواقي يقع ما بين خطي فترات الثقة (خطي الانحراف المعياري) مما يثبت صحة استقراريةَ البيانات على مستوى معنوية 5%، وبالتالي سيتم إجراء الاختبارات الأخرى على كامل الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة دون الحاجة لتقسيمها لفتراتٍ زمنيةٍ جزئيةٍ.



الشكل رقم (3)

نتائج اختبار استقراريه معالم النموذج

2. اختبار فترات التباطؤ:

تُظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول رقم (22)، أن الاختبارات الخمس اشارت إلى أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ هي سبع فتراتٍ، لذلك سيتم اللجوء لاختبار الاستثناء على فترات التباطؤ.

الجدول رقم (22)

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.000171	-0.157742	-0.011477	-0.117174
1	186.0749	5.04e-08	-8.298452	-7.713392	-8.136182
2	8.366776	6.75e-08	-8.043273	-7.019418	-7.759299
3	7.389097	9.33e-08	-7.815880	-6.353229	-7.410203
4	9.955050	1.02e-07	-7.925467	-6.024021	-7.398087
5	13.57163	6.70e-08	-8.713426	-6.373184	-8.064342
6	10.35948	4.97e-08	-9.720006	-6.940969	-8.949219
7	29.50721*	2.60e-11*	-18.83574*	-15.61791*	-17.94325*

3. اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ:

يُظهر اختبار استثناء فترات التباطؤ كما في الجدول رقم (23) أنه يمكن قبول استخدام فترةِ تباطؤٍ زمنيٍّ واحدة أو فترتين كما يُلاحَظ من خلال قيمة χ^2 كفترات تباطؤٍ مثلى على مستوى معنوية يقل عن 1%.

الجدول رقم (23)

اختبار استثناء فترات التباطؤ

Lag	LCONS	LDEBT	LGDP	χ^2
Lag 1	67.83735	31.87919	37.20947	129.6537
	[1.24e-14]	[5.55e-07]	[4.15e-08]	[0.000000]
Lag 2	8.064740	3.188533	5.343334	17.51195
	[0.044693]	[0.363461]	[0.148315]	[0.041277]

4.اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test):

يُظهر الجدول رقم (24) نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)، أنّه عند اختبار النموذج عند

r = 0، أي بفرض عدم وجود متجهٍ تكامليٍّ مشترك ما بين متغيرات الدراسة، فإن قيمة اختبار الأثر (Trace Test) قد بلغت 36.8 مقارنةً مع القيمة الحرجة التي بلغت 24.3 عند مستوى معنوية 5%، مما يتطلب عدم قبول الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكاملية وحيدة على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنوية يبلغ 5%. الأمر ذاته ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)، إذ إن القيمة الكامنة العظمى عند r=0، أكبر من القيمة الحرجة حيث كانت قيمتها 24.2 مقارنة مع القيمة الحرجة التي كانت قيمتها 17.8 وبذلك نستطيع القول أنه يوجد علاقة تكاملية توازنيه على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم في النموذج.

الجدول رقم (24)

نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) والقيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)

		اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test)		
Null hypo.	Alternative hypo.	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	36.74972	24.27596	0.0008
r ≤ 1	r = 2	12.60137	12.32090	0.0449
r ≤ 2	r = 3	0.585826	4.129906	0.5057
		اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)		
Null Hypo.	Alternative hypo.	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	24.14835	17.79730	0.0049
r ≤ 1	r = 2	12.01554	11.22480	0.0362
r ≤ 2	r = 3	0.585826	4.129906	0.5057

ومن خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير إلى وجود علاقة تكاملية يمكن تقديرها كالآتي كما في الجدول (25):

الجدول رقم (25)

معادلة التكامل المشترك

Normalized co-integrating coefficients (standard error in parentheses)

	LCONS	Constant	LDEBT	LGDP
Coefficients	1.000000	11.83041	-1.874174	1.115118
Standard Error		(5.01642)	(0.22980)	(0.28628)

$$LCONS = 11.8 - 1.87\,(LDEBT) + 1.12\,(LGDP) \quad ...(2)$$

وتشير المعادلة (2) أنّ الدين العام يؤثر سلبا على الاستهلاك الكلي ، حيث إنّ زيادة الاقتراض مليون دينار سيؤدي لانخفاض الاستهلاك الكلي حوالي −1.8 مليون دينار، في حين أظهر النموذج أنّ أثر الناتج المحلي الاجمالي سيؤثر ايجابا على الاستهلاك، وهذا ما تنادي به الأدبيات الاقتصادية.

5.اختبار السببية

يظهر الجدول رقم (26) العلاقات السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء أحادية أو ثنائية الاتجاه، يظهر اختبار السببية أن العلاقة ما بين متغيري CONS وDEBT علاقة سببية في اتجاه واحد من CONS باتجاه DEBT يؤثر فيه على مستوى يقل عن 10%، كما أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد أيضا بين متغيري GDP و CONS على مستوى 5% تسير من GDP باتجاه CONS، وأظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية بين DEBTو GDP كما سبق ذكره.

الجدول رقم (26)

اختبار السببية

Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability	Result
LDEBT does not Granger Cause LCONS	0.27845	0.75927	Do not accept
LCONS does not Granger Cause LDEBT	2.57114	0.09650	Accept causal relationship
LGDP does not Granger Cause LCONS	3.20420	0.05770	Accept causal relationship
LCONS does not Granger Cause LGDP	2.13839	0.13890	Do not accept
LGDP does not Granger Cause LDEBT	2.07503	0.14664	Do not accept
LDEBT does not Granger Cause LGDP	8.44141	0.00158	Accept causal relationship

6. تحليل مكونات التباين

يقود تحليل مكونات التباين لمتغير الاستهلاك في الأردن لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع كما في الجدول رقم (27).

في السنة الأولى يفسر الاستهلاك 100% من التباين في التنبؤ، ولكن بدءً من الفترة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصبح 96% تقريباً فيما يفسر الدين العام 0.14% ، ويفسر الناتج المحلي الاجمالي 5.7% .

ومن الملاحظ أن القدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج بقيت متدنية بشكل عام إذ وصلت إلى 4.1% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة الثامنة لمتغير الدين العام فيما وصلت القدرة ، وبالنسبة لمتغير النمو في الناتج المحلي الاجمالي فوصلت أعلى قدرة تفسيرية 6.9 % في الفترة الرابعة. وبذلك يمكن القول أن المتغير نفسه صاحب أكبر قدرة تفسيرية لأخطاء التباين من بين متغيرات الدراسة يليه متغير الناتج المحلي الاجمالي ، ويليه الدين العام.

الجدول رقم (27)

اختبار مكونات التباين

Variance Decomposition of LCONS:			
Period	LCONS	LDEBT	LGDP
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	94.12377	0.147714	5.728514
3	92.23813	1.104429	6.657440
4	91.08829	2.064507	6.847205
5	90.60359	3.109969	6.286440
6	90.62047	3.748074	5.631458
7	90.95009	4.055767	4.994140
8	91.47642	4.079677	4.443908
9	92.08661	3.928613	3.984778
10	92.69982	3.683486	3.616690

وللتأكد من مصداقية النتائج تم إعادة ترتيب متغيرات النموذج وتم الحصول على النتائج التالية لاختبار مكونات التباين كما في الجدول رقم (28) حيث أظهرت النتائج عدم وجود تغييرات كبيرة في النتائج، فعند تبديل ترتيب المتغيرات اتضح أن

متغير الاستهلاك ما زال صاحب القدرة التفسيرية الأكبر لأخطاء التباين في التنبؤ، كما بقي ترتيب القدرة على التنبؤ للمتغيرات على حاله دون تغيير.

الجدول رقم (28)

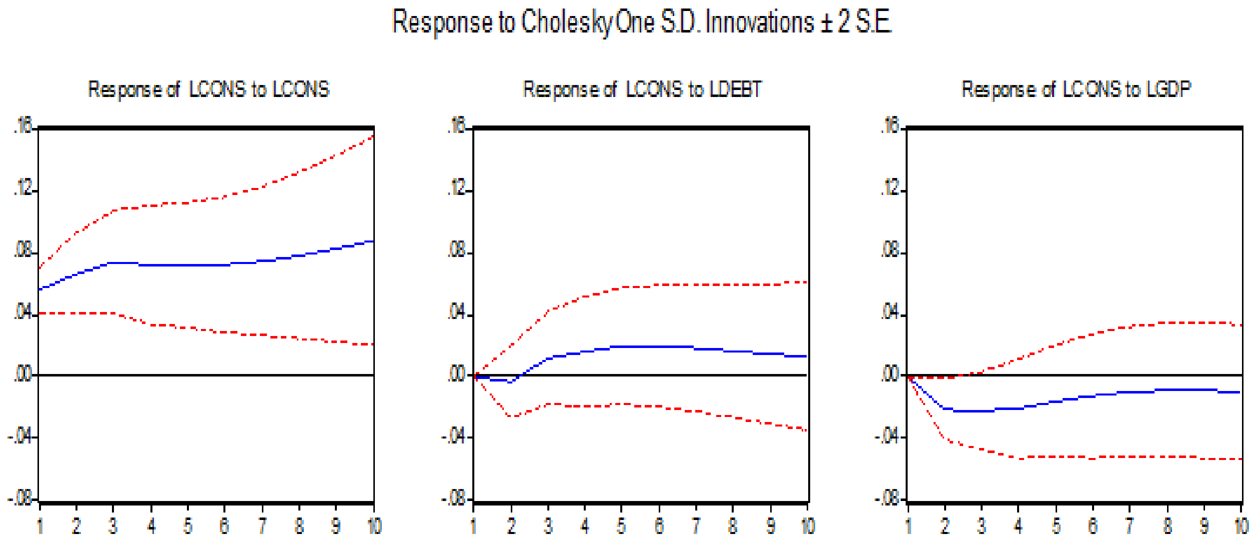
اختبار مكونات التباين بعد إعادة الترتيب

Variance Decomposition of LCONS:			
Period	LCONS	LDEBT	LGDP
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	94.12377	0.885926	4.990302
3	92.23813	0.800944	6.960924
4	91.08829	1.132743	7.778969
5	90.60359	1.796744	7.599665
6	90.62047	2.279470	7.100063
7	90.95009	2.560934	6.488973
8	91.47642	2.624948	5.898637
9	92.08661	2.543072	5.370319
10	92.69982	2.377340	4.922836

7. دالة الاستجابة لردة الفعل

أظهر اختبار الاستجابة لردة الفعل كما في الشكل رقم (4) أنه في حال حدوث صدمة في متغير الناتج المحلي الاجمالي فإنه يؤدي لحدوث صدمة في الاستهلاك تستمر لمدة لثلاث فترات، كما أن الصدمة في متغير الدين العام سوف يكون لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي (GDP).

من ناحية أخرى أظهر اختبار الاستجابة لردة أنه عند حدوث صدمة ناتجة عن التغير في حجم الدين فإن ذلك لن يكون له أثر ذو دلالة إحصائية على الاستهلاك في الأردن.



الشكل رقم (4)

دالة الاستجابة لردة الفعل

4.4 النتائج

1- أظهر التحليل الوصفي أن تزايد حجم الدين العام في الأردن لمستويات حرجة حيث شكلت أكثر من 65% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 وهذه نسبة تنذر بالخطر لتجاوزها الحد الأعلى وهو 60% بحسب ما ورد في قانون الدين العام الأردني لعام2001.

2- بلغ حجم الدين العام في نهاية عام 2011 حوالي 13.4 مليار دينار، مقارنة مع 606 مليون دينار في عام 1980، أي بمعدل نمو فاق 2108%.

3- استحوذ الدين العام الخارجي على حوالي 80% من إجمالي الدين العام، فيما كان الدين الداخلي يشكل ما يقارب 20% حتى نهاية عام 2000. وشهدت الفترة 2001-2011 التوجه للاقتراض الداخلي حيث شكلت القروض الداخلية 41% من إجمالي القروض.

4- تزايد عبء الدين العام الخارجي على الأردن بشكل واضح، حيث شكلت خدمة الدين كنسبة من الصادرات حوالي 15% بالمتوسط خلال فترة الدراسة، في حين شكلت خدمة الدين من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي حوالي6.5% خلال فترة

الدراسة، وهو الأمر الذي يعكس استنزف الاحتياطات الأجنبية لغايات الاستهلاك بدلا من توجيهها للاستثمار.

5- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة لم تستقر على مستواها بينما استقرت عند الفرق الأول.

6- بالرغم من وجود بعض التغيرات التي طرأت على سلوك بيانات الدين العام وبعض البيانات الأخرى المستخدمة في الدراسة إلا أن نتائج اختبار الاستقرارية أظهرت أن البيانات ذات دلالة ومقبولة احصائياً.

7- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن متغيرات كلا النموذجين متكاملة على المدى الطويل، كما أظهرت وجود متجه تكاملي وحيد يصف سلوك المتغيرات في النموذج الأول ومن خلال هذا المتجه تبين وجود علاقة سلبية بين الدين العام والناتج المحلي والاجمالي. وتبين وجود متجهين في النموذج الثاني، والذي أظهر وجود علاقة سلبية أيضا بين الدين العام والاستهلاك الكلي.

حيث تبين أن العلاقات بين متغيرات الدراسة كانت تتوافق مع معظم الدراسات السابقة كما في دراسة (المومني، 1995) ودراسة (الشرع والخطيب ومعايطة، 1991) والتي طبقت على الاقتصاد الأردني خلال فترات مختلفة و توصلت إلى أنّ نمو الاقتصادي لا يعتمد على القروض بدرجة عالية.

وتعتبر هذه النتائج متوافقة حتّى مع الدراسات العالميّة، وعلى سبيل المثال دراسة (الهاشمي ، 1999) والتي طبقت على الاقتصاد الجزائري والتي أوضحت أنّ هناك أثرا سلبيا للاقتراض الخارجي على النمو الاقتصادي، وكذلك الحال في دراسات (Mohanty, 2011) و (Arellano, 2009) حيث توصلت لنتائج مفادها أنّ الاقتراض العام يشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي.

8- أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الجانب تتجه من الدين العام نحو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن، وكذلك الأمر وجود علاقة باتجاه واحد تتجه من الناتج المحلي الاجمالي لمتغير النمو السكاني وأخرى تتجه من الناتج المحلي الاجمالي تجاه الاستهلاك الكلي، وأخيرا علاقة سببية من الاستهلاك تجاه الدين العام.

9- بينت نتائج تحليل مكونات التباين للنموذج الأول أن متغير الناتج المحلي الاجمالي هو المتغير صاحب أكبر قدرة تفسيرية بلغت 81% لأخطاء التباين من بين متغيرات النموذج يليه متغير الدين العام الذي يفسر حوالي 19.5% من أخطاء تباينه، في حين يفسر متغير النمو السكاني حوالي 1.8% من أخطاء التباين. وفي النموذج الثاني تبين أن متغير الاستهلاك كان المتغير صاحب أكبر قدرة تفسيرية بلغت 92.7% لأخطاء التباين، يليه متغير الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 6.3%، وأخيرا متغير الدين العام الذي يفسر 4.1%. وللتأكد من مصداقية الاختبار تم اعادة ترتيب المتغيرات حيث أظهرت تقارباً كبيراً في النتائج وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج التحليل.

10- أظهرت النتائج أنه في حال حدوث صدمة في متغير الدين العام فإنه يؤدي لحدوث صدمة في الناتج المحلي الاجمالي تستمر لمدة لأربع فترات، كما أن الصدمة في متغير الدين العام سوف يكون لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي، كذلك الأمر في متغير الناتج المحلي الاجمالي فإنه يؤدي لحدوث صدمة في الاستهلاك تستمر لمدة لثلاث فترات.

4. 5 التوصيات

1. إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي، والحد من القروض ذات الشروط التجاريّة الصعبة وترشيد معدلات الاقتراض، وربط القروض الخارجيّة بالمشروعات الانتاجيّة التي يمكنها خدمة ديونها دون أن تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني.
2. دراسة وتعديل واقع التوزيع القطاعي مع التركيز على القطاع الانتاجي بدلا من قطاع الخدمات، حيث إن الاستمرار بالسياسة الحاليّة سوف يزيد من مشكلة المديونية ويضخمها.
3. التخفيف من استهلاك السلع الكمالية المستوردة بهدف زيادة الادخار الممكن من جانب وعلى الجانب الآخر التخفيض من هروب العملات الصعبة.
4. وبصورة عامة يمكن الخروج من هذا المأزق بالنظر إلى تفسير أزمة المديونية بمنطقية أكثر حيث هناك شبه إجماع لدى معظم الخبراء الاقتصاديين والمحللين

الماليين، بأنّ مشكلة الديون التي تجثم على كاهل البلد المدين، تتفاقم أكثر عندما يجد نفسه في دوامة فاسدة يصعب الخروج منها، حين يضطر هذا البلد الحصول على قروض جديدة لتمويل ديونه القديمة، سيما عند لجوئه إلى إعادة جدولة الديون وتسديدها. وبذلك ينزلق في فخ القروض فتزداد الأعباء وترهقه خدمة الدين وتكثر احتمالات العجز عن تسديد المديونية.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية :

البحيصي، خالد.(2001) ، **قواعد المالية العامة**، الطبعة الأولى ، مكتبة آفاق، غزة.

بكري ، كامل . (1994) ، **التمويل الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الاسكندريّة ، مصر .

البنك المركزي الأردني، **النشرات الإحصائية الشهرية**, أعداد مختلفة، متوفر عبر http://www.cbj.gov.jo/ .

البواب ، سيد. (2000)، **عجز الموازنة العامة للدولة : النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

تودارو ، ميشيل .(2006) ، **التنمية الاقتصاديّة** ، تعريب ومراجعة : محمود حسني ، محمود عبدالرازق ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعوديّة .

جامعة الدول العربية ، 1996، **التقرير الاقتصادي الموحد.**

جردانة ، باسل .(1996) ، **الاختلالات الهيكليّة في لاقتصاد الأردني : نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد** ، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الأردني استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل ، مركز الدراسات الاستراتيجيّة ، الجامعة الأردنيّة ، الأردن.

حشيش، عادل. (2006) ، **أساسيات المالية العامّة : مدخل لدراسة سياسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندريّة ، مصر.

الخطيب، خالد. (2007) ، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، دمشق.

الرفاعي، أحمد حسين. (1999)، **أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي**، جامعة آل البيت، الأردن .

الرهيمي، سعد. (2005) ، **أثر القروض الخارجيّة على تطوير القطاع السياحي في الأردن في الفترة 1990-2003**، كليّة الاقتصاد والعلوم الاداريّة، جامعة الزيتونة، الأردن.

شامّية، أحمد والخطيب، خالد. (2002)، **أسس الماليّة العامّة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن .

الشرع، منذر والخطيب، فوزي ومعايطة، مجد. (1991)، المديونية الخارجية وأثرها على الاقتصاد الأردني: دراسة قياسية ، **مجلة أبحاث اليرموك** "**سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية** " ، المجلد 7 ، العدد 4 ،ص 35-56، الأردن .

شلبي، مغاوري. (2001)، **فيروس الركود الأمريكي يهدد العالم** ، متوفر عبر http://www.arabicactuary.com/showthread.php?t=1030

شهاب، مجدي. (2004) ،**أصول الاقتصاد العام المالية العامة** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر .

صالح ، مفتاح . (2005) ، **مطبوعات في مقياس : الماليّة الدوليّة** ، جامعة محمد خضيرة بسكرة ، كليّة العلوم الاقتصاديّة والتسيير، الجزائر .

الطاهر ، عبدالله الشيخ محمود . (1988) ، **مقدمة في اقتصاديات الماليّة العامّة** ، الطبعة الأولى ، مطابع جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعوديّة .

طاهر، جميل. (1990)، أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصادات العربية: دراسة تحليلية، **Journal of Administrative Sciences and Economics** , Vol. 3, Pages 163-206.

الطائي ، غازي صالح و العبيدي ، علي . (1997) ، **المديونية الخارجية التركية وأثرها على القطاع الصناعي التركي للفترة 1970-1994** ، تنمية الرافدين 54 ، كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، جمهورية العراق .

الطراونة ، سعيد و العبدالرزاق ، بشير أحمد .(2002)، **المديونية الخارجية للاقتصاد الأردني: مسارها والعوامل المحددة لها في الفترة (2000- 2010)** ، مجلة النهضة .

العباس ، بلقاسم . (2004) ، **تطور الديون الخارجيّة : الاتجاهات الأساسيّة** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

عبد المولى ، السيد .(1975) ، **المالية العامة** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر.

عثمان ، سعيد عبدالعزيز . (2008) ، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .

عطية ، عبدالقادر محمد . (2005) ، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، الدار الجامعيّة ، الاسكندريّة ، مصر .

عفانة ، ابراهيم . (1985) ، **أزمة المديونية الدولية** ، حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات ، دمشق ، الجمهورية العربية السورية .

العلي ، عادل فليح. (2008) ، **مالية الدولة** ، دار زهران للنشر ، عمان ، الأردن .

العلي، عادل.(2003)، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

عميرة ، محمد.(1991) ، **أبعاد المديونية الخارجيّة للأردن** ، ورقة مقدمة لندوة المديونيّة في الوطن العربي ، القاهرة ، مصر.

فرهود ، محمد سعيد . (1990) ، **علم الماليّة العامّة** ، معهد الادارة العامّة ، الرياض ، المملكة العربية السعوديّة .

قحايرية ، آمال . (2007)،أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد الثالث، ص32–55، جامعة الشلف، الجزائر .

كنعان، علي. (1998) ، **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، منشورات دار الحسنين، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا .

اللوزي ، سليمان . (1989)، القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي : دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية، **مؤته للبحوث والدراسات** ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، ص 73 – 106 ، الكرك ، الأردن .

مساعدة ، أمجد عبدالمهدي و عقلة ، محمود يوسف.(2010) ، **دراسة في الماليّة العامّة** ، الطبعة الأولى مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمّان ، الأردن .

مصطفى ، أحمد فريد وحسن ، سهير محمد السيد . (1989) ، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة شباب الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .

المهايني ،محمد خالد . (2007) ، **المالية العامة** ، الجامعة الافتراضية ، الجمهورية العربية السوريّة .

المومني، رياض. 1995، المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، **مجلة الملك سعود، مجلد7** ،العلوم الادارية(2)، ص25–56 ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

النابلسي، محمد راتب. (1993)، **المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن**، دراسة مقدمة إلى مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

ناشد، سوزي عدلي. (2003)، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، لبنان.

نغوش، صباح. (1998) ، **أزمة المالية الخارجية في الدول العربية**، دار المدى ، دمشق.

الهاشمي، بوجعدار. (1999) ، **أزمة المديونية الخارجيّة للجزائر – أسبابها وآثارها** ، كليّة العلوم الاقتصاديّة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر.

الوزني ، خالد واصف . (1997) ، الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي ، **مجلة العلوم الاجتماعيّة مجلد 25** ، عدد 3 ، ص18–40 مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت .

ب– المراجع باللغة الانجليزية:

Abba , P. Lerner . (1955) , **Functional Finance and the Federal of Budget Deficit , Reading in Fiscal Policy** , American Economic Ass.

Arellano, Lane. (2009) The dynamic implications of foreign aid and its variability, University of Minnesota and Federal Reserve Bank of Minneapolis, United States, **Journal of Development Economics 88** (2009) 87–102.

Engle , Robert F. ; Granger , C. W. J. (1987) , Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing , **Econometrics**, Vol. 55, No. 2., pp. 251-276.

Galbraith, James K & Dairty , William . (1998) , **Macroeconomics** , Palo Alto Princeton , Part III , P 177-296 , New York .

Greene, William. H (2003)." **Econometric Analysis**" Fifth edition.

Gujarati , D. N., Porter, D. C. (2009), **Basic Econometrics** ,The McGraw-Hill , International Edition , 5th edition .

Hansen, Alvin. (1941) **Fiscal Policy and Business Cycles** , 2nd edition .

Johansen, S. & Juselius , K. (1990), **Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applications to the demand for money**, oxford bulletin of Economics and Statistics, Vol.52,169-210.

Koop ,G. (2005) , **Analysis Of Economic Data** , 2nd edition , John Wiley & Sons , Ltd .

Krugman, Paul (1988) , **Financing Versus Forgiving a Debt Overhang ,** Journal of

Mahmoud, Mohammed Fatthy . (1990) , **The Debt Problem of Developing Countries** , j. King Saud university , Vol.2 ,Riyadh , Saudi Arabia .

Mohanty, M S & Stephen G Cecchetti & Zampolli Fabrizio. (2011) , **The real effects of debt** , (UNCTAD) Development Economics 29.

Panizza, Ugo. (2008), **Domestic and External Public Debt In Developing Countries** , United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).

Rogoff , Kenneth S. , Reinhart ,Vincent R. .(2012) , **Debt Overhangs: Past and Present** , Peterson Institute for International Economics, NBER and CEPR.

Rother , Philipp , Checherita , Cristina . (2010) , **The impact of high and growing government debt on economic growth an empirical investigation for the euro area** , European central bank , WORKING PAPER SERIES , NO 1237.

Shewhart and Samuels Wilks, (2004).**" Applied Econometric Time Series"**. 2ND edition.

Wei, Willian W.S. (1990). **Time Series Analysis: University and Multivariate Methods**. Addison Wesley Publishing, 3rd edition , Inc. New York, USA.

المعلومات الشخصية

الاسم: حذيفة سميح عبدالله القراله

الكلية: إدارة الأعمال

التخصص: إقتصاد

السنة: 2013

العنوان: الكرك– المأمونية

هاتف رقم: 00962797570158

البريد الإلكتروني:huthaifa.1989@ymail.com